



PROVISIONAL
A/32/PV.29
11 October 1977
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والعشرين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الثلاثاء ، ١١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد موجسوف (يوغوسلافيا)
ثم : السيد روسيدس (قبرص)
نائب الرئيس ()

— مواصلة المناقشة العامة [٩]

القيت الكلمات من :

السيد كينين (اوغندا)
السيد كارغوغو (فولتا العليا)
السيد فليسي (غانا)

.../...

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room A-3550 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ ، فان التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ١٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

77-72169/A

(أ)

مواصلة المناقشة العامة [٩] (تابع) —

القيت الكلمات من :

السيد دنيس (ليبريا)

السيد سودى ماريا (غينيا بيساو)

السيد عبد الله (جزر القمر)

تنظيم العمل —

افتتحت الجلسة فى الساعة ١٥/٣٠مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد كينين (أوغندا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، يسعدنى أن تتاح لى هذه الفرصة كى أنقل اليكم ، ومن خلالكم ، الى كل الوفود الممثلة هنا تحيات حارة من صاحب السعادة الحاج فيلد مارشال الدكتور عيذى أمين دادا ، الرئيس مذى الحياة لجمهوريية أوغندا وحكومة وشعب أوغندا بأسره ، وأن أتمنى لكم مداولات مثمرة خلال هذه الدورة .

لقد انقضت ١٥ سنة على دخول أوغندا كعضو كامل العضوية فى هذه المنظمة ، وأنه ليسعدنى أن أؤكد ، من جديد ، ايمان بلادى بأغراض ومقاصد ميثاق منظمة الامم المتحدة .

واسمحو لى ، باسم وفد بلادى ، أن أنقل اليكم أسمى آيات التقدير والتهنئة لانتخابكم رئيسا للدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة . والواقع أن هذا يعتبر اعترافا مناسبا بمميزاتكم الممتازة كدبلوماسى ورجل دولة . كذلك فان انتخابكم يعتبر شرفا تستحقه بلادكم العظيمة ، التى تتمتع بلادى بعلاقات ممتازة معها ، التى لعبت دورا قياديا فى حركة عدم الانحياز . وليس هناك شك فى أنه بتوجيهكم الحكيم وبفضل قدراتكم المشهورة المعروفة فانكم سوف تقومون بمسؤولياتكم الكبيرة بما يرضى هذه الجمعية العامة ، التى سوف تسجل نجاحات عظيمة فى ظل ارشاداتكم الحكيمة .

كما نتوجه بتهنئتنا الى أعضاء هيئة المكتب ، الذين سوف يساعدونكم فى أداء واجباتكم النبيل .

وأود فى الوقت نفسه أن أسجل تقديرى المخلص للجهد الخلاق والنتائج الكبيرة ، التى تحققت فى الدورة الماضية ، بتوجيه من الرئيس السابق صاحب السعادة السيد / هاميلتون شيرلى أميرا سنغ من سرى لانكا .

وأود أيضا أن أشيد ، بصفة خاصة ، بأميننا العام الموقر السيد / كورت فالدهايم ، الذى ومنذ تولي منصبه للفترة الثانية ، قد أبدى اهتماما شخويا ، واخلاصا كبيرا ، فى مهمته الثقيلة . ولقد لاحظت بلادى ، مع التقدير ، الديناميكية التى يؤدى بها الامين العام واجباته منذ الدورة

السابقة للجمعية العامة . ان دور الدكتور فالدهايم ، في الحفاظ على السلم والا من الدوليين ، ومن أجل تحقيق العدل والمساواة بين كل شعوب العالم كان موضع الثناء ، من جانب كل أمم العالم المحبة للسلم .

ليس لدى شك في أنكم تتفوقون معي على أنه من بين كل التغييرات التي حدثت في المجتمع الدولي ، منذ انشاء هذه المنظمة ، ليس هناك تغيير أعمق أثرا على وجه العالم من حصول الدول التي كانت خاضعة للاستعمار على استقلالها . ولعلكم تتفوقون معي ، بنفس القدر ، ياسيدي الرئيس ، ان عملية تصفية الاستعمار لم تكتمل بعد ، وخاصة في القارة الافريقية . ومع ذلك يمكن أن نتوقع ، في المستقبل القريب ، يوما نجد فيه أن كل الشعوب وكل الامم قد تحررت من سيطرة القوى الامبريالية . ومن هنا ، فان وفد بلادي ، ويسعادة بالغة يهنئ شعب جيبوتي لحصوله على الاستقلال . ان بلدي ترحب بهذه الدولة الشقيقة ، الافريقية الجديدة ، فيما بين صفوف هذه الجمعية الموقرة . ان تصميم افريقيا على القضاء على كل آثار الاستعمار والمانورات الامبريالية ظهر مرة أخرى . ولقد أصبح الان من واجب كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة أن تقدم كل عون ممكن الى هذه الدولة الجديدة ، من أجل أن تمكنها من الحفاظ على استقلالها الاقتصادي والسياسي .

ان وفد بلادي يشعر أيضا بغبطة بالغة ان يرى جمهورية فييت نام الاشتراكية تحتل مكانها الصحيح في هذه المنظمة العالمية . ولعلنا جميعا نتذكر النضال البطولي الذي شنه شعب فييت نام كي يحرر نفسه من قيود القوى الامبريالية ، من أجل أن يقيم مجتمعا حرا مستقلا . ان وجود جمهورية فييت نام الاشتراكية بيننا اليوم يعتبر هزيمة أخرى ساحقة لقوى الامبريالية والرجعية التي حاربت استقلال وحرية شعوب العالم الثالث . ان هذه الخطوة توضح أيضا أن الشعوب سوف تكسب دائما ، بصرف النظر عما اذا كان العدو قوة عنظمي أم لا .

هذا وقد حدثت تغييرات دولية جديدة منذ صيغ ميثاق الامم المتحدة في عام ١٩٤٥ . ان عدد الدول الاعضاء قد تزايد وكذلك أنشطة هذه المنظمة . ومنذ الدورة السابقة حدثت أيضا بعض التغييرات على المسرح الدولي وتطورات جديدة في اطار هذه المنظمة التي تعتبر ، بالنسبة للملايين في جميع انحاء العالم ، محفلا لاغنى عنه ، لتوضيح بعض المشاكل التي يعاني منها العالم ، والذي لا يبدو أن هناك محفلا آخر لحلها سوى الامم المتحدة . ان هذه التغييرات في حياة هذه

المنظمة تستلزم تغييرات في هيكلها . وقد اقترح وفد بلادي ، خلال الدورة السابقة ، ان نظام التصويت السليبي ، وبالتحديد نظام حق النقض قد أصبح شيئا بغيضا ، بالنسبة للكثيرين من أعضاء هذه الجمعية العامة ، لانه يتناقض مع مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول ، ويعطي للقلّة وضعا متميزا يطمس ارادة الاغلبية . وهكذا فانه من الحتمي أن نظاما للتصويت أكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلا يجب أن يعتمد ، حتى يمكن لغالبية الدول الاعضاء في الامم المتحدة أن تلعب دورا أكثر فاعلية في عمل المنظمة . ويحدوني الامل في أن هذه الدورة من دورات الجمعية العامة سوف تعطي هذه المسألة مزيدا من البحث الجاد .

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهذه الجمعية تشغل نفسها بمهمة ايجاد اساليب وطرق وقف سباق التسلح ، وخاصة التسلح النووي . وفي السنة الماضية اعرب وفد بلادي عن قلقه لعدم احراز تقدم في مجال نزع السلاح والاتجاه المتزايد لانتاج وتكديس الاسلحة ، وبخاصة الاسلحة النووية . ان سباق التسلح الذي تقوم به الدول العظمى المتنافسة يعتبر تهديدا للسلم والامن الدوليين وهما أمران يشغلان الاهتمام الاكبر لمنظمتنا .

وسوف يكون مما يتناقض مع تطلعات شعوب العالم ، الا تقوم هذه المنظمة بتحركات ايجابية في مجال نزع السلاح ، من اجل الحفاظ على السلم والامن بين دول العالم . وان وفد بلادي يرى ، ويقوة ، ان الموارد الهائلة التي تنفقها بعض اعضاء هذه المنظمة على انتاج الاسلحة ، يجب ان تستغل لمواجهة المشاكل الخطيرة للغاية الخاصة بالانماء الاقتصادي والاجتماعي لكل الدول ؛ وبخاصة الدول النامية .

وفي ضوء هذا ، فان وفد بلادي يرحب بالدعوة الى عقد دورة خاصة للجمعية العامة تركز لموضوع نزع السلاح . ونحن نأمل في ان هذه الدورة الخاصة سوف تتخذ مقترحات محددة ، لحسم المشاكل الخاصة بنزع السلاح .

وفيما يتعلق بالجنوب الافريقي ، فاننا نشعر بالسعادة لان العالم أخذ يتزايد اهتمامه وخاصة من جانب بعض الدول الكبرى التي قامت بمحاولات لضمان التوصل الى تسوية لهذه القضايا ، عن طريق المفاوضات واقتصد بذلك قضايا ناميبيا وزمبابوي وغيرهما . وبينما نقدر التحركات الحالية للوصول الى حلول لمشاكل الجنوب الافريقي ، عن طريق المفاوضات من جانب بعض الدول ، فلقد أوضحنا مرارا وتكرارا ان اي شيء خلاف النضال المسلح لن يحسم المشاكل في ناميبيا ، والجنوب الافريقي . ولا زلنا نؤمن بذلك . لقد اتخذنا هذا الموقف ولا زلنا نتخذه ونحن نأخذ في اعتبارنا الاحداث الاستفزازية التي تقوم بها النظم العنصرية في الجنوب الافريقي ومن يتعاون مع هذه النظم .

ولقد لاحظنا واحظنا علما بالمقترحات الانكلواميريكية الخاصة بزمبابوي ولكننا لا زلنا نتشكك في طريقة معالجة القضية . ذلك اننا لانريد للانتصارات التي حققتها حركة التحرير من خلال النضال المسلح ان تضع . وفي الوقت ذاته ، نرى ان المسؤولية الاولى في استقلال زمبابوي ، تقع على عاتق الدولة المستعمرة ، وهي المملكة المتحدة ولن يقنعنا شيء بأن المملكة المتحدة لا تستطيع ان تقضي على سميت المتمرد اذا ما رغبت في ذلك ، كما فعلت - بالفعل - من قبل ، في دول اخرى كثيرة ، كانت مستعمرات سابقة لبريطانيا ، وكانت بها مواقف اكثر تعقيدا .

ومن ناحية اخرى ، فان المجتمع الدولي يجب عليه الا يفيب عن باله حقيقة ان الامبريالية بعد ان قضى عليها في اجزاء اخرى من العالم ، مثل جنوب شرق اسيا ، قد حولت عيونها الان الى

القارة الافريقية ، وخاصة جزءها الجنوبي ليكون مركزا للاستغلال . وهكذا ، عندما نرى قسوى فورستر العنصرى ، وسميث المتمرد ترتكب العدوان ضد دول افريقية ذات سيادة مثل انغولا ، وزامبيا ، وبوتسوانا ، وموزامبيق ، وفي هذا الوقت ذاته ، عندما نرى الامبرياليين يتحدثون بكلام معسول عن الحلول السلمية ، او التسويات عن طريق التفاوض لمشاكل الجنوب الافريقي ، فاننا نزداد اقتناعا بأن الامبرياليين يحاولون كسب الوقت ، بينما يسلمون العنصريين بالاسلحة التقليدية ، بل وبالاسلحة الذرية ، حتى تتمكن من سحق حركات التحرير ، وتجعل افريقيا سليمة آمنة للامبريالية ، او ما يسمونه بالحضارة الغربية . اننا نوجه نداء الى افريقيا هو : افريقيا ، لتكن عيونك مفتوحة ، ولتكونى ، الان واكثر من اى وقت مضى ، اكثر نيظة . وبالنسبة لحركات التحرير ، نقول : لا تستمعوا الى الكلام المعسول الذى يوجهه الامبرياليون ولا تلقوا باسلحتكم ، حتى يتم استسلام اخر جندى من جنود العدو . وبمعنى اخر ، فان النضال المسلح لا بد وان يستمر وان يكشف حتى يمكن للنار التي اشعلتها افريقيا الا تنطفئ .

وبالمثل ، فانه فيما يتعلق بناميبيا فان الفظائع التي يرتكبها النظام العنصرى برئاسة فورستر ، يجب ان يواجه بزيادة النيران . واية مقترحات ، كتلك التي قدمتها الدول الخمس لتسوية دستورية ، يجب ان ترفض برمتها . اننا خدعنا من قبل بما يسمى " المحادثات " . وهي محادثات كان الهدف منها جعل شعب ناميبيا الذى تقوده منظمة سوابو العظيمة يستسلم لسياسة المعازل . ونحن في اوغندا ، نشعر بالسعادة للانتصارات الجديدة التي تحققها منظمة سوابو على جبهة القتال . ونأمل لهذه المنظمة ان تضاعف جهودها من اجل القضاء الكامل على العنصريين وان تتمكن هذه المنظمة ، في النهاية ، من انشاء حكومة يقودها شعب ناميبيا .

وانتقل الآن الى موضوع جنوب افريقيا نفسها ، فأقول ان وفد بلادى يود ان يؤكد من جديد موقفنا القائل بأن فورستر ليس من حقه ان ينكر على اكثر من ١٨ مليوناً من الافريقيين ، حقوقهم الانسانية . وفي الوقت ذاته ؛ نوجه نداء الى الدول الغربية ، وخاصة تلك الاعضاء في حلف شمال الاطلسي ، لكي تحجم عن المؤامرة النووية التي ظلت ، لفترة طويلة ، تطبع علاقات هذه الدول بجنوب افريقيا . وبهذه الروح ، فاننا نطالب الامم المتحدة ، مرة اخرى ، بان تبحث من جديد ، وبمزيد من الجدوية مسألة عزل النظام العنصرى في جنوب افريقيا عن المنظمة الدولية ،

والاجهزة التابعة لها . فضلا عن ذلك ، فان الامم المتحدة لا بد ان تفرض ، على وجه السرعة ، حظرا اجباريا على تمديد وبيع السلاح الى جنوب افريقيا ، فضلا عن عقوبات اقتصادية اخرى ضد النظام العنصرى في هذا الجزء من افريقيا . وفي هذا الصدد ، فان اوغندا تطالب بالتنفيذ الكامل لاعلان لاغوس وبرنامج العمل الخاص بجنوب افريقيا . والذي اعتمد في الدورة السابقة للجمعية العامة .

وكما سبق ان قلنا ، فان افريقيا لا تناضل من اجل القضاء على البيض . ان ما تناضل وتقاتل افريقيا ضده هو الظلم ، ونظام الفصل العنصرى المهين ، الذى يفرض على اخوتنا واخواتنا السود من جانب النظام العنصرى في جنوب افريقيا .

وسواء احب العنصريون ومن يتعاونون معهم او كرهوا ، فان النضال من اجل كرامة الانسان ، في جنوب افريقيا ، سوف ينتصر على المدى الطويل . وفي هذه المرحلة ، فاننا نود مع ذلك ان نشيد بكل ابنا وبنات افريقيا الشجعان الذين سقطوا في النضال ، ونذكر بصفة خاصة ستيف بيكو ، ممثل شعب ازانيا الذى قتله العنصريون في جنوب افريقيا في السجن . ونحن نقدر الدعم المادى والمعنوى الذى حصلت عليه افريقيا من دول صديقة عديدة ، في هذا النضال ، ونعرب عن الامل في مزيد من المساعدة حتى يتحقق النصر النهائي .

ان ازمة الشرق الاوسط لا تزال من اخطر التهديدات للسلم والامن الدوليين . انها ازمة اغفل جوهرها كثيرا ، واقصد بذلك القضية الاساسية لحقوق الشعب الفلسطينى . ولهذا السبب فان الامم المتحدة ، باعتبارها منظمة مسؤولة عن السلم لا يمكن ان تبقى في هذه الحالة متغافلة هذه الحقوق .

لقد بقيت مشكلة الشرق الاوسط ، لاكثر من عقدين من الزمان موضوع مناقشات حارة ومكثفة في هذه الجمعية ، فضلا عن المحافل العالمية الاخرى ، مثل منظمة الوحدة الافريقية ، والجامعة العربية . ولكن ، في كل مرة نجد فيها ان حقيقة المشكلة وجوهرها قد طمسا ، كما ان حقائق هذه المشكلة قد زورها وزيفها اصحاب الدعاية الصهيونية والغربية . ان المشكلة ، اساسا ، ليست مشكلة حدود بين الدول العربية وبين اسرائيل ، وليست مشكلة اهتمام انساني باللاجئين الفلسطينيين .

ان جوهر المشكلة في رأينا هو أن الشعب الفلسطيني قد حرم من وطنه على أيدي الصهاينة ، وحرم من حقه في تقرير المصير على يد النظام التوسعي في اسرائيل . وفي ظل هذه الخلفية ، يؤمن وفد بلادى بأنه لا يمكن تحقيق سلام عادل في الشرق الأوسط الا اذا تمت اعادة حقوق الفلسطينيين كاملة . فضلا عن ذلك ، فان النظام الصهيوني يجب أن ينسحب من كل الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . ولا بد لهذا النظام أن يلتزم بكل القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة في هذا الشأن . وفي الواقع ، فان الأمم المتحدة مرارا وتكرارا قد اتخذت قرارات لا حصر لها تطالب اسرائيل بالانسحاب بغير شرط من كل الأراضي العربية التي احتلتها بشكل غير مشروع منذ عام ١٩٦٧ ، دون جدوى لأن اسرائيل تتخذ موقفا يتسم بالعناد والعجرفة . والواقع ، أن اسرائيل الصهيونية مؤيدة من جانب بعض القوى الغربية قد أصبحت ترسانة عسكرية هائلة تهدد بالقضاء على الشعوب العربية ، وتهدد السلم والأمن الدوليين . وهذا هو السبب الذي يجعل الشعوب العربية ترفع السلاح ضد اسرائيل ، لأنه ليس أمامها من خيار آخر . انه خيار نؤيده في اوغندا تأييدا كاملا ، وسوف نواصل تقديم كل تأييد لشعب فلسطين المناهض .

وفي ضوء ذلك ، فان وفد بلادى ، يحدوه الأمل في أن هذه الدورة الحالية للجمعية العامة ، سوف تعطى أكبر قدر من الأهمية لهذه القضية ، وسوف تعتمد مقترحات محددة وخاصة فيما يتعلق بالعدوان الصهيوني المستمر والتوسع الابريالي .

ونحن نؤيد اعلان الدول غير المنحازة الذى صدر في اجتماع وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذى انعقد في ٣٠ ايلول /سبتمبر ١٩٧٧ في نيويورك ، والذى يؤيد النضال من أجل استعادة كل الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ واستعادة الحقوق الطبيعية لشعب فلسطين بما في ذلك حق هذا الشعب في تقرير المصير وحقه في أن ينشئ دولة له على تراب فلسطين فضلا عن حقه في التعويض عن الممتلكات التي سرقها الصهاينة . ونحن نعتقد أن مؤتمر جنيف يجب أن ينعقد في اطار هذا الاعلان . وان منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي الممثل الشرعي لشعب فلسطين ، يجب أن تشارك في هذه المفاوضات الرامية الى تسوية قضية فلسطين وقضية الشرق الأوسط ككل .

وفي الواقع ، انه عندما وقع ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ ، فقد خلق مجتمعا دوليا قام بعد هربين عالميتين مد مرتين في نصف قرن . وبطبيعة الحال فان الميثاق قد ركز على سعي

الأمم المتحدة من أجل السلم والأمن . ومع ذلك ، فان الميثاق لم ينس الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه الاستقرار الاقتصادي والنماء المنتظم في العالم . ذلك العالم المنقسم بين هؤلاء الذين يعيشون في رخاء مفرط من ناحية ، وأولئك الذين يعيشون في فقر مدقع وحرمان كبير من ناحية أخرى ، بما لا يمكن أن يؤدي الى استمرار السلم والأمن . وفي ظل هذه الظروف ، لا بد وأن يأتي وقت نجد فيه أولئك الذين حكم عليهم بأن يعيشوا في معاناة وفقر مستمرين ، يشعرون بأنهم ليس لديهم ما يخسرونه سوى البؤس ، وان الذين يتمتعون بالرخاء ، قد لا يكون لديهم ضمان باستمرار الرخاء في سلم وأمن .

ان ميثاق الأمم المتحدة قد خاطب المجتمع الدولي لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والانسانية ، حتى يمكن أن ننشئ عالماً أفضل من أجل سعادة الانسان ، وعيشه في سلم وأمن ورخاء وازدهار . ومع ذلك ، فان ميل بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة الى الابقاء على الوضع الراهن في الأزمة الاقتصادية في العالم ، قد أدى الى تكريس الفجوة بين الشعوب الغنية والشعوب الفقيرة .

ومنذ انشاء الأمم المتحدة ، فان أثر هذه المنظمة قد ظهر في زيادة عدد الدول النامية التي حققت الاستقلال السياسي وانضمت الى المجتمع الدولي . ان هذه البلدان قد أدركت وبحق أن الاستقلال السياسي بغير الاستقلال الاقتصادي ونصيب عادل ومنصف في الانماء الاقتصادي الدولي ، يصبح استقلالاً هشاً . ان التضامن الذي ظهر من واقع هذه التطلعات المشتركة كان له أثره على العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول . وان مطلبهم العادل من أجل المشاركة في انماء اقتصادي دولي قد ظهر في الاعلان وبرنامج العمل لاقامة بنظام اقتصادي دولي جديد ، الذي صدر عن الدورة السادسة الاستثنائية للجمعية العامة . ان هذه الوثيقة ، فضلا عن ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ومقررات الدورة السابعة الاستثنائية للجمعية العامة . وفضلا عن القرارات الأخرى الصادرة من الجمعية العامة في هذا الصدد . كل هذا يشكل حجر الزاوية بالنسبة لانشاء علاقات اقتصادية جديدة بين الدول ، مبنية على المساواة والعدالة .

ان النظام الدولي الاقتصادي الجديد ، يجب أن يكون هو الأساس لاستئصال الفقر والجوع وسوء التغذية والجهل والمرض . ومع أن هذا النظام الجديد للعلاقات قد دعي اليه بقوة وأيدته

الدول النامية بقوة أيضا ، نظرا للطريقة التي عمل بها النظام الاقتصادي القديم ، فانه حتى لو أن الدول النامية لم تكن قد دعت الى هذا المنهاج ، فان المجموعات الأخرى من الدول ربما كانت ستدعو الى تغيير في العلاقات الاقتصادية الدولية . ولما كان المجتمع الدولي قد وضع نفسه على طريق انشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، فان مفاوضات واجتماعات قد تم عقدها من أجل التنفيذ العملي لتطلعاتنا . ومع ذلك ، ونتيجة لعدم توفر الارادة السياسية ، وخاصة من جانب الدول المصنعة والمتقدمة ، فان تقدما ضئيلا قد تحقق على طريق انشاء علاقات اقتصادية عادلة ومنصفة فيما بين دول العالم . ان بعض الدول المتقدمة لاتزال تريد الابقاء على النظام القديم في العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول .

ان النتائج المشيئة التي تحققت حتى الآن ، فيما يتعلق بانشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، تؤكد عدم مرونة بعض الدول المتقدمة في مواجهة العلاقات الاقتصادية العالمية التي تتغير بسرعة . ان الحوار بين الشمال والجنوب الذي جرى مؤخرا في باريس يؤكد هذه الحقيقة ، وهي انه مالم تؤخذ تطلعات غالبية البشرية في العالم في الحسبان ، فاننا نواجه طريقا صعبا في محاولتنا من أجل انشاء علاقات اقتصادية عادلة ومنصفة فيما بين الدول .

ان الامم المتحدة باعتبارها الجهاز العالمي هي افضل وانسب محفل لمناقشة القضايا الخاصة بالانماء الاقتصادى والتفاوض بشأنها . لقد قلنا ذلك في بداية مفاوضات باريس ، وفي بياناتنا بعد ذلك حول هذه القضية ، وان النتائج الضئيلة التي تحققت في حوار باريس تؤكد تشككنا . ويحدونا الأمل في ان المفاوضات المقبلة المشابهة ، سوف تجرى في اطار منظومة الامم المتحدة حيث يمكن تمثيل كل الدول .

وفي هذا الصدد ، فان وفد بلادي يود ان يؤكد على اعلان وزراء خارجية الدول النامية الذى صدر في نيويورك في ٢٩ من ايلول /سبتمبر ١٩٧٧ . اننا نشعر بأن تقييمنا لحوار مؤتمر باريس انه قد انتهى بغير اتفاق في الدورة الحادية والثلاثين المستأنفة للجمعية العامة ، ولا بد الآن من ان تجرى جميع المفاوضات العالمية تحت اشراف الامم المتحدة .

ونود أن نؤكد ايضا الحقوق غير القابلة للتصرف للدول النامية في السيادة الدائمة والكاملة على مواردها الطبيعية ، وعلى كل الانشطة الاقتصادية فيها بما في ذلك حقها في التأميم بمقتضى قوانينها المحلية والوطنية ، وهذا الموقف ينسجم مع ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، وان اعلان اوغندا لحربها الاقتصادية كان تعبيراً عن هذا الحق ، ولقد سوينا بالفعل عملية التعويض لبعض الذين تأثروا بالتأميم ، وبدأت اوغندا برنامج عمل مدته ثلاث سنوات لتعزيز اقتصادها .

اننا كدولة نامية غير ساحلية ، نرحب بالاستثمارات في بلادنا ما دامت متفقة مع قوانيننا . ونرحب ايضا بالحصول على المساعدات من جانب الامم المتحدة ووكالاتها والمجتمع الدولي . وفي هذا الصدد نود ان نؤكد اعلان وزراء الخارجية المشار اليه آنفاً ، والذي يحث ضمن امور اخرى الدول المتقدمة على ان تهتم اهتماما خاصا بالحاجات والمتطلبات الملحة للدول الاقل نموا غير الساحلية والتي تأثرت اكثر من غيرها ، والدول النامية الجزرية ، وان تنفذ في وقت محدد التدابير الخاصة والقرارات التي اعتمدت لصالح هذه الدول من جانب المنظمات والجهزة التابعة لمنظومة الامم المتحدة . واود أن اضيف الى هذا الاعلان الذى صدر عن وزراء خارجية الدول النامية ، موضوع العبور او المرور بالنسبة للدول النامية غير الساحلية . ونحن نأمل ان مؤتمر الامم المتحدة بشأن قانون البحار ، سوف يتوصل الى اتفاقية مرضية تؤمن حق الوصول الى البحر ومنه للدول غير الساحلية .

اما فيما يتعلق بالقهر في التجارة الدولية ، فاننا نرحب باعلان وزراء خارجية الدول النامية، وط كرهه من التزام هذه الدول برفض ومقاومة كل اشكال السياسات التجارية القهرية ، بما في ذلك فرض القيود على نقل التقنية المتقدمة ، سواء كان ذلك بشكل مباشر او غير مباشر ، ضد مجموعات او دول من الدول النامية . ان اية دولة تفكر في استخدام مثل هذه التدابير ضد بلادى ، بما في ذلك عملية التخريب سوف ، تكون بذلك قد انتهكت ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، بل وبلاضافة الى ذلك فان هذا سوف يكون مناقضا لروح التعاون مع الدول النامية كما ورد في بيان وزراء خارجية الدول النامية الذى اعتمد بالتصفيق في ٢٩ ايلول/سبتمبر ١٩٧٧ في نيويورك .

ان اوغندا تعلق اهمية كبرى على العنصر الانساني في مجال الانماء ، ولقد تابعنا حدوث ثورة في هذا الشأن في اطار الامم المتحدة ، وشاركنا بفاعلية في المناقشات ، في مختلف المستويات سواء في اللجان التحضيرية الوطنية او في الامم المتحدة ، والتي بلغت ذروتها في المؤتمر فان كوفر الخاص بالمستوطنات البشرية وهو المؤتمر الذى مثلت فيه بلادى على مستوى عال للغاية .

ومنذ مؤتمر المستوطنات البشرية في فان كوفر ، فقد حدثت بالفعل تطورات مشجعة بشأن متابعة تنفيذ قرارات هذا المؤتمر والمسائل المتعلقة بالترتيبات التأسيسية والتنظيمية في مجال المستوطنات البشرية . ومع ذلك ، فاننا نتذكر ان الجمعية العامة في دورتها العادية الحادية والثلاثين لم تتمكن من حسم بعض القضايا الحساسة ذات الطبيعة التنظيمية والتأسيسية في مجال المستوطنات البشرية ، وفي تلك الدورة فان الجمعية العامة قد احوالت هذه القضايا الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي يبحثها في دورته الثالثة والستين ، وطلبت الجمعية من المجلس ان يتخذ قرارات نهائية بشأنها .

ورغم الوقت والصبر والمهارة التي ابدتها جميع اعضاء الوفود التي شاركت في المشاورات فان المجلس الاقتصادي والاجتماعي لم يتمكن من التوصل الى اتفاق عام في الرأى بالنسبة لبعض القضايا الواردة في وثيقة المؤتمر رقم ٨ ، ومن هنا قرر دون مساس بالموقف النهائي بانه يجوز للدول الاعضاء ان تبحث هذه المسألة وان تحيل مشروع القرار الوارد في الوثيقة رقم ٨ والخاص بالتعاون الدولي في مجال المستوطنات البشرية الى الجمعية العامة في دورتها الحالية ليكون موضع المزيد من المفاوضات . ويأمل وفد بلادى في ان المفاوضات المقبلة التي ستتم في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

سوف تستكمل ، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا البارزة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة حتى يمكن
 للسكرتارية الرئيسية والاقليمية ان تعمل وان تلعب دورها الهام في تطوير المدن والقرى ، وخاصة في
 الدول النامية مثل بلادي .

وقبل ان اختتم كلمتي ، اود ان اتحدث بايجاز عن موضوع اللاجئين . ان اوغندا ظلت لفترة
 طويلة تستضيف لاجئين من كثير من الدول المجاورة ، ولقد فعلنا ولازلنا نفعل ذلك ، وفقا لكرمنا
 الافريقي التقليدي . كما قد منا لهؤلاء اللاجئين الارض ليقيموا عليها ووفرنا لهم الرعاية الصحية
 والنفذاء ، فضلا عن التسهيلات التعليمية لابتدائهم من المدارس الابتدائية حتى الجامعة . وان
 اوغندا ان تفعل ذلك لم تسمح مطلقا لهؤلاء اللاجئين بالاشترك في اية أنشطة تخريبية ضد دولهم
 الاصلية . ان اوغندا لم تقدم بندقية واحدة لاي من هؤلاء اللاجئين لكي يذهب ويهاجم دولته
 الاصلية ، والواقع ان استمرار بقائهم في بلدنا مشروط بتعهدهم بانهم لن يشتركوا مطلقا في اية
 اعمال تخريبية ضد بلادهم الاصلية . والآن وبينما نفعل ذلك ، شهدنا نقيضه ان دول معينة
 تنتهك دون خجل هذه القواعد المبدئية التي تحكم بقاء اللاجئين وسلوكهم في اية دولة .

لقد تبادلت هذه البلدان الامبريالية الى درجة التوقيع على اتفاقات مع اللاجئين وموجبها تؤيد أى غزواً وأوغندا مقابل إعادة استعمار أوغندا لمدة ٢٥ سنة على الأقل ، ونحن ان نعترف مدى نفاق وخبث هذه الدول الامبريالية ، فانه لا يدعشنا ان نرى ان هذه الدول نفسها — بينما تشغل نفسها في أنشطة تخريبية ، وتشارك المخربين في مثل هذه الأعمال الاجرامية — لديها الجرأة كي تأتي الى هذه المنصة لتتحدث عن حقوق الانسان . ان دموعها التي تسكبها من على هذه المنصة ليست الا دموع التماسيح . ولم تكن سوى عملية تغطية متعمدة لخطتها الجهنمية ضد أوغندا .

ان الأسباب الحقيقية وراء هذه الحملة المسعورة ضد أوغندا لا تكمن في الاهتمام بحقوق الانسان ، وانما لاستياء هؤلاء المنافقين وكراهيتهم لأوغندا ، وبصفة خاصة كراهيتهم لقاهر الامبراطورية البريطانية ، الرئيس مدى الحياة عيدي أمين دادا ، الذي وضع حدا لانتهاكهم واستغلالهم لاقتصاد أوغندا ، عندما أعلن الحرب الاقتصادية في عام ١٩٧٢ . لقد كانوا غاضبين جدا لدرجة أنهم قطعوا ما يسمى بالمساعدات الفنية فورا . وهذا يعني ان الفنيين مثل المهندسين والمدرسين والمحاضرين كان عليهم ان يتركوا أوغندا في الحال . وليس هذا فقط ، بل ان الأطباء والمرضات صدرت اليهم الأوامر بأن يتركوا أوغندا فورا . وكانت حساباتهم في ذلك الوقت ان اقتصاد أوغندا سوف ينهار خلال ثلاثة شهور ، وبعد ما يرجعون الى أوغندا ليواصلوا استغلالهم .

ولكن ، بطبيعة الحال ، لم يكن هذا سوى احلام يقظة . ان انقضت الآن اكثر من خمس سنوات منذ تولي الأوغنديون السيطرة الكاملة على اقتصادهم . ونحن لدينا اليوم صناعات اكثر مما كان لدينا قبل اعلان الحرب الاقتصادية . ان اقتصادنا اصبح في وضع أقوى من أى وقت مضى ، وخطة عملنا تتقدم ، ولدينا خبراء من اكثر من ٥٠ دولة صديقة يعملون معنا في العديد من مشروعات التنمية . وهؤلاء ، بطبيعة الحال ، ليس بينهم مستغلون امبرياليون ممن يقومون بأعمال تخريبية ضد أوغندا .

ان أوغندا ليس لديها وقت تضيعه ، ان انها منهكة تماما في تنفيذ برنامج عملها . ولكن لو أن الامبرياليين والصهاينة وصنائعهم حاولوا التدخل في هذه العمليات الخاصة ببناء الدولة ، فان أوغندا لن تتردد في رد الضربة اليهم بقسوة .

وهذا يقودني أيضا الى التعقيب على بعض ملاحظات غير مرضية ، وردت ، في هذه القاعة صباح اليوم ، على لسان ممثلي بعض الأنظمة الصنيعة . ووفدى يحتفظ بحقه في أن يرد على هذه

الملاحظات في الوقت المناسب . ولكن ، وبينما احتفظ بهذا الحق ، اسمحوا لي بأن أقول ما يلي :
اننا في أوغندا - وهي بلد حصل على استقلاله من خلال نضال شاق ، وهو الذي دفع ، وما يزال
يدفع ، ثمن جراته على طرد المستغلين الأجانب عن طريق اعلان الحرب الاقتصادية - لن نسبح مطلقا
لأية دولة أو نظام عميل بالتدخل في شؤوننا الداخلية تحت أى ستار .

ولو ان هذه المزاعم قد مها الامبرياليون أنفسهم ، لرددت عليهم بما يستحقون . ولكن ، لما
كانت هذه المزاعم قد وردت على لسان عميل ، فاني استأذنكم في ان اقول ما يلي : اننا في أوغندا
لدينا مثل افريقي يقول ، انه اذا جاءت فتاة تبكي ثم بدأت تتهم الفتى ، فلا يجب ان تدين هذا الفتى
قبل ان تستمع الى قصته ، لأنك قد تخطىء في حكمك عليه . ان الامبرياليين والصهاينة - من خلال
وسائلهم الصحفية ، ومن خلال صنائعهم - يقدمون مزاعم خبيثة ضد أوغندا ، للأسباب التي حددتها
آنفا في بياني . وهم يريدون الآن - في حربهم ضد أوغندا - ان يجروا آخرين ليشاركوا في هذه
الحرب ، من اجل ان يصرفوا هذه المنظمة عن بحث القضايا الحقيقية التي تواجهها ، مثل قضية
الجنوب الافريقي ، حيث نجد ان هذه الدول وحكوماتها - رغم انها تدين بالنفاق الفصل العنصرى -
لا تزال تستثمر ملايين الدولارات لدى النظام العنصرى الذى يمارس الفصل العنصرى ، والذى يقمع
ملايين من الشعب الأسود . وعلى قدر علمي ، فان أوغندا وبابوا غينيا الجديدة ولتان شقيقتان ،
واعتقد ان ممثلي هذه الدولة يجب ان تكون لديهم الشجاعة الكافية للاستماع الى قصة الفتى قبل أن
يصدقوا رواية الفتاة ، خاصة اذا كانوا يعرفون ان هذه الفتاة عاهرة امبريالية أرسلت لغرض البلبلة في
هذه المنظمة العالمية .

السيد كارغوغو (فولتا العليا) (الكلمة بالفرنسية) : سيدى الرئيس ، بما أني آخذ

الكلمة لأول مرة هنا في هذه الجمعية الموقرة ، أود - بعد انكم - ان انضم تماما الى التهانى الحارة
التي وجهت اليكم بمناسبة انتخابكم . ان القرار الاجماعي لهذه الجمعية بتكليفكم بمهمة قيادة عملنا ،
انما هو تقدير مفعم بالحوية لسياسة بلدكم ولصفاتكم الخاصة كدبلوماسي موقر . ان الخبرة الكبيرة
التي اكتسبتموها في الأمم المتحدة والسلطة المعترف لكم بها ، تؤهلکم - بصفة خاصة - لرئاسة هذه
المداولات الهامة في الدورة الثانية والثلاثين . وأستطيع ، سيدى الرئيس ، ان أؤكد لك التعاون
التام من قبل وفد فولتا العليا ، في الاضطلاع بواجباتكم .

ويسعدني ايضا ان احيي - بجدارة - سلفكم صاحب السعادة السفير اميراسينغ ، الذي
بفصل حكمته ، وموهبته كدبلوماسي لامع ، قاد اعمال الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة بكفاءة
نادرة .

أود أخيرا ان أعرب عن شكرنا للسيد الامين العام كورت فالدهايم ، لا خلاصه ، وتبصره ، وتفانيه في ادارة شؤون هذه المنظمة . وأود أن أعرب له كذلك عن ارتياحنا الكامل ، وعن تأييدنا المطلق للجهود الحميدة ، التي يبذلها في الاضطلاع بمهمته السامية .

لا أستطيع أن أمضي في المشاكل الاساسية ، التي سأذكرها في كلمتي ، دون الاعراب أولا عن سعادتي لوجود ممثلي شعب جيوتي الشقيق وشعب فييت نام بيننا . ان هاتين الدولتين سوف تساهمان ، دون شك ، بصورة حيوية في أعمال منظمتنا ، وفي تحقيق الاهداف النبيلة المنصوص عليها في الميثاق . ان قبولهما كعضوين في هيئة الامم المتحدة يعتبر خطوة جديدة نحو عالمية هذه المنظمة .

وأود الان أن ألمس بعض المشاكل المعقدة والمثيرة للقلق ، التي تستحق اهتمام هذه الجمعية . بالرغم من الجهود الخاصة التي بذلتها منظمتنا والمجتمع الدولي ، فان العالم لا يزال يواجه مشاكل حادة تتطلب حولا عاجلة ، ومنها أولا مشكلة جنوب افريقيا .

ان جنوب افريقيا لا تزال بالفعل مركز انفجار خطير يهدد سلم المنطقة والعالم ، لان سياسة الفصل العنصرى تعني العنف المعنوى والمادى ، ولان الفصل العنصرى يعبر عن الاحتقار الكامل لمنظمتنا ولميثاقها . ان فولتا العليا ، التي تقوم فلسفتها على احترام الانسان واحترام كرامة الحضارات والثقافات ، تشجب وتدين من جديد هذه الآفة الكريهة ، أى سياسة الفصل العنصرى ، التي لا تتردد أمام شيءٍ لقمهر وابادة العديد من الافارقة الذين لم يرتكبوا اثما سوى كون بشرتهم سوداء .

وأود من هذا المنبر أن أشيد بذكرى ستيف بيكو ويكل شهداء الجنوب الافريقي ، الذين سقطوا بشجاعة تحت طلقات الرصاص وأعمال التعذيب . انني أحبي كل هؤلاء الذين ، في الوقت الذى نجتمع فيه هنا ، يدفعون الثمن غاليا مقابل أهداف فورستر ، وايمان سميث المرعية ، وذلك لرفضهم سياسة الفصل العنصرى ، ولتعطشهم الى الكرامة والعدالة والاستقلال .

ان الاوضاع في الجنوب الافريقي مثيرة للقلق ، خاصة وان النظم العنصرية تلجأ بوحشية الى تحسين أساليب القمع والتدمير المتاحة لها ، بما في ذلك الاسلحة النووية . اننا من فوق هذه المنصة نوجه نداً قويا الى الدول الكبرى وحلفائها والى المجتمع الدولي قاطبة ، حتى تتخذ كافة

الاجراءات المناسبة لجعل فورستر غير قادر على تهديد الدول الافريقية والسلم العالمي . ان المجتمع الاسود لا يستطيع أن يكتفي بالكلمات المعسولة ، في الوقت الذي يستفيد فيه فورستر من العلاقات الاقتصادية المربحة ، التي تقيمها جنوب افريقيا مع عدد كبير من الدول ، ويسلح قواته علنا متجاهلا القرارات العديدة الصادرة عن هذه الجمعية الموقرة .

ان الاحتلال غير الشرعي للاقليم الدولي لناميبيا من قبل النظام العنصرى في بريتوريا ، وادخال سياسة الفصل العنصرى واقامة البانتوستانات في هذا الاقليم ، يعتبر تحديا لهيئة الامم المتحدة وللمجتمع الدولي . ومن الضرورى ان نحبط بصورة نهائية هذه الاعمال ، التي تقوم بها جنوب افريقيا ، حتى نيسر استقلال ناميبيا بالوسائل الديمقراطية ، وتحت اشراف الامم المتحدة . وفي هذا الشأن ، فاننا نؤكد من جديد على ضرورة تقديم التأييد السياسى والمادى الكامل لمنظمة شعب جنوب غربى افريقيا (سوابو) في كفاحها العادل لتحقيق الحرية والاستقلال .

ان عناد الاقلية العنصرية المتمردة ، وتشبثها بالسلطة ، وما يترتب على ذلك من أوضاع انما يعرض للخطر مجتمع البيض في ذلك البلد . اننا نعتبر انه من الضرورى بمكان ان نجد الحـل النهائى لمشكلة روديسيا على أساس تقلد الاغلبية للسلطة .

ان الخطة البريطانية الامريكية ، تعتبر الفرصة الوحيدة المتاحة للتسوية السلمية ، واذ فشلت هذه الخطة فلن يبقى لافريقيا الا الالتجاء للحل الوحيد القادر على اخضاع ايان سميث ، اعنى الكفاح المسلح حتى النهاية .

ان الوضع في الشرق الاوسط لا يزال يهدد السلم والتنمية في المنطقة . وفولتا العليا تتابع باهتمام تطورات هذه القضية ، وترغب في استتباب أمن عادل ودائم في الشرق الاوسط ، قائم على العناصر التالية : الجلاء عن الاراضى العربية المحتلة بالقوة منذ ١٩٦٧ ، حق كل دول المنطقة في أن تعيش داخل حدود آمنة معترف بها ، والاعتراف بالحق المشروع للشعب الفلسطينى ، وترجمته الى واقع .

ان كل هذا يقودنا الى الاعراب عن الاسف والاستنكار للاجرايات الاخيرة التي اتخذتها اسرائيل لاقامة مستعمرات جديدة في الضفة الغربية . لكن رغم ذلك يحدونا الامل في ان المفاوضات الجارية لاستئناف مؤتمر جنيف ، سوف تكون ايجابية . لكن من الوهم بمكان الاعتقاد بأن هذا المؤتمر سوف يسفر عن نتائج دائمة ، دون المشاركة الحقيقية الفعالة الكاملة للشعب الفلسطينى الممثل بواسطة منظمة التحرير الفلسطينية .

ان فصل جزيرة مايوت عن باقي جزر القمر ، يشكل وضعاً يثير قلق كافة الدول الافريقية .
ونحن نأمل في ان المهمة الموكولة الى الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية لدى الرئيس الفرنسي ،
سوف تؤدى الى ايجاد حل موفق لهذه المشكلة .
اننا نحيي جهود السكرتير العام لايجاد حل نهائي لمشكلة قبرص الاليمة . ان فولتا العليا
تستنكر تدخل دول أخرى في الشؤون الداخلية لقبرص ، وترغب في أن تتمكن الطائفتان اليونانية
والتركية من تحقيق التفاهم والوفاق في ظل الاستقلال وعدم الانحياز .
لقد بلغت النفقات العسكرية في ١٩٦٧ رقماً خرافياً ، هو ٣٥٠ مليار دولار ، أى ما يساوى
اجمالي الناتج القومي لجميع دول امريكا اللاتينية وافريقيا والشرق الاوسط ، والانفاق القومي في مجال
التعليم في العالم ، وضعف ما ينفق في العالم على الصحة ، وحجم المعونة الاجنبية للدول النامية
خمس عشرة مرة .

وازاء هذا الاهدار للموارد ، فان مشكلة نزع السلاح ، مع ما ينطوى عليها من امكانيات الدمار، تطرح نفسها بحددة . اننا نرحب بالمحاولات العديدة والمناقشات التي دارت حول نزع السلاح . ان مبادرة دول عدم الانحياز الرامية الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في ١٩٧٨ لدراسة مشكلة نزع السلاح ، قد تسمح لنا بارساء قواعد نزع السلاح الحقيقي .

ان ما نلاحظه من تطورات ، يسمح لنا بأن نأمل في أن الاتجاه الذي ينادى بالاعتدال سيكون في صالح قضية للانسان فيها حق مطلق في الحياة والسعادة وفي مستقبل زاهر، ومن ثم يجب أن يكون له أقوى الأثر والكلمة الأخيرة . ويجب في اطار المشاكل التي تواجهها منظماتنا ، أن أسلط الضوء على الاتفاق العام الذي تم التوصل اليه هنا بشأن بعض الاتفاقيات ، مثل اتفاقية سيادة الدول ، والمبدأ المقدس للقانون الدولي الذي لا يمكن أن يفكر أحد في التخلي عنه في الظروف الحالية .

وربما تكمن هنا العقبة الكأداء ، أكثر مما تكمن في المواجهات الأيدولوجية وتضارب المصالح ، لأنه من الواضح أنه لا يعقل دون الاضرار اضرارا كبيرا بالنظام الدولي ، أن تقابل قرارات الأمم المتحدة بعدم الاهتمام من قبل الدول المعنية . ان اجراءات القمع والردع ، التي كان من الضروري أحيانا اللجوء اليها ، وآثارها غير العملية بصورة عامة ، هي دون شك من ضمن أعمق أسباب الشعور بعدم الرضا ازاء النظام السياسي الدولي القائم في عصرنا الحالي . ان الثمار المريرة لهذه الظروف تتمثل بالنسبة اليها ، في العنف بصوره المختلفة ، وفي بلورة المصالح القائمة على الأنانية ، في انعدام التسامح ، وفي لعبة التوازن بين الدول الكبرى التي تحولت الى فن دبلوماسية جديد ، وفي الشعور بالعجز الذي يحس به الطرف الأضعف .

والآن ، يجب ألا نخدع أنفسنا . ان عالما يحتاج اليوم ، أكثر من أي وقت آخر ، الى أخلاقيات دولية تكتسب طابع الشرعية الجوهرية عن طريق قبول المجتمع الدولي لها بصورة بمطلقة ودون تحفظ .

وبالفعل ، فان ما برر انشاء منظمة هيئة الأمم المتحدة ، بعد حرب ضارية ، كانت هي حاجة البشرية الى قواعد جديدة تقيم عليها مستقبلها وبقائها وحاجتها الى اسلوب جديد لمعالجة

مشاكل كوكينا ، والى فلسفة جديدة للعلاقات الدولية . أى باختصار ، الحاجة الى أخلاقيات دولية جديدة . الا أن هذه الأخلاقيات الجديدة - ولعلكم تتفقون معي في ذلك - تجد صعوبة فسي فرض نفسها بسبب أنانية الدول . ان الظروف الجديدة التي نمر بها ، تظللها أزمة اقتصادية وفوضى نقدية مقترنة بانفجار في التنافس من الخارج على القارة الأفريقية ، يزيد من خطورة الأعراض التي نعرفها جميعا .

لذا ، وبجدية خاصة ، فاني أدعو الى محاولة تحديد معالم هذه الأخلاقيات الدولية الجديدة التي يحتاج اليها عالمنا ملحاً ، والا فان خطر المزايدة والعنف سوف يتفاقم وقد يصل بنا في النهاية الى مآسي فظيعة . ان ما يحتاجه عالمنا اليوم ، على المستوى الفردي والجماعي ، هو العقيدة والايان بمبدأ قوى بما فيه الكفاية ، حتى يفرض نسيان المصالح الخاصة الضيقة ويدفع الى التخلي عن الأنانية ، وباختصار فان ما يحتاجه عالمنا اليوم هو اخاء بشري جديد وممارسات جديدة للعلاقات الدولية التي تستلهم مبدأ العدالة . وهذا وحده هو الذي يولد الشعور بالالتزام الذي سوف يتفهم أمامه ، حتى مبدأ سيادة الدولة .

ومن المؤكد أن قرونا من التقاليد ومن طرق المعيشة وأساليب الفكر ، لا يمكن أن تمحى بسهولة . فما من شخص يجد نفسه مستعدا للتجرد من وسائله ، ومن قدرته على توجيه الأحداث للابقاء على مكانته أو على مصالحه الخاصة . ورغم ذلك ، فان بعض المذاهب قد تفقد الكثير من هويتها ، وقد تبين ارتفاع الثمن الذي يدفع اذا ما قامت هذه الأخلاقيات الدولية الجديدة التي يسهل تحديد متطلباتها وآثارها على الأزمة العميقة التي يمر بها عالمنا اليوم ، وفي مجال بدأت فيه مواجهات تظهر في أفريقيا .

لقد تحدثت طويلا عن قصد عن العناصر السياسية التي تكون خلفية العلاقات الدولية ، ولكن يجب ألا أنسى المشاكل الاقتصادية ، لأن بقاء حضارتنا ليس مهددا فقط بسبب سباق التسلح والمنازعات ، ولكنه معرض للخطر أكثر بسبب الفوارق في مستوى التنمية الاقتصادية . وفي هذا المجال ، فان أى جهد يبذل يجب أن يحظى بالأولوية وأن ينبع من الشعور بالمسؤولية لدى الدول المعنية . وللأسف فان هذه الجهود تفشل بفعل قوى خارجية . ان هذا ينطبق على ما يحدث في الدول السواحلية حيث يتتالي الجفاف والفيضانات بكل ما تسببه من موت ودمار وفقر وآلام . من يستطيع

بأمانة أن يجزم بأن تغير الأحوال الجوية هذا ، واختلال الفصول لا علاقة له اطلاقا بالتجارب المختلفة التي تتم في الجو وفي طبقاته العليا ؟ ان دراسة اتفاقية دولية لتحريم استخدام الوسائل التقنية لتغيير البيئة لأغراض عسكرية أو عدائية ، انما تبين ما اذا كانت هناك حاجة لكي يتلاعب الانسان بالعوامل الطبيعية .

ان فولتا العليا ، رغم المضاعف التي تواجهها ، تمارس سياسة تربط ما بين الرغبة في تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة وبين الاهتمام بالتنمية المتكاملة . اننا بعد الخطط الخمسية التي تمت أخيرا على أساس انجازات محددة ، نضع خططا جديدة سوف تركز على الانتاج الزراعي وهو القاعدة الأساسية والوسيلة الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية

وانا كنا ، رغم كل هذا ، نواجه عقبات كثيرة ، فذلك لا يرجع الى موقعنا الجغرافي ، بقدر ما يرجع الى التقلبات المناخية التي تجعل من فولتا العليا احدى الدول السواحية . ان المآسي التي عاشتها هذه الدول منذ سنة ١٩٦٨ حتى ١٩٧٣ كادت أن تعرض للخطر حياة ٢٠ مليون من البشر . ان الجفاف يذكرنا من جديد في هذه السنة ، بأنه لمواجهة تدهور نوعية الأرض والبيئة ، فانه يجب أن تأخذ في الاعتبار البحث عن الحل وعن الأسباب في التقلبات الجوية ، لأنها ظاهرة متكررة لا مفر منها تتميز بها المناطق القاحلة وشبه القاحلة وشبه الرطبة .

يجب أن نتعلم كيف نتحكم في المياه باتباع سياسة سليمة ورشيدة لاستغلال الموارد المائية. وفي هذا الخصوص فقد عقد مؤتمران دوليان هذا العام ، كانت لهما أهمية كبرى ، أولهما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه الذي انعقد في مار دل بلاتا منذ شهر والذى توصل الى نتائج ايجابية تتعلق بأفضل الطرق لادارة موارد المياه لمواجهة المتطلبات المتزايدة خاصة في بلدان المناطق الجافة . والثاني مؤتمر الامم المتحدة للتصحر الذي عقد في أيلول /سبتمبر من هذه السنة في نيروبي . ان هذا المؤتمر الهام الذي حضرته اكثر من ١٠٠ دولة من دول منظمنا من بينهم البلدان الاسكندنافية انما ليشهد بالاهتمام الذي توليه الانسانية لهذه المشكلة .

وبلادى فولتا العليا لم تنتظر انعقاد مؤتمر التصحر كي تعالج الداء في موطنه . فمذ سنة ١٩٦٣ فان السلطات العامة في بلادى قد بدأت حملة لاستصلاح الأراضي في شمال البلاد . وقد أمكن استصلاح ٣٠٠ ألف هكتار من الأراضي . ومنذ ذلك التاريخ تركزت جهود الحكومة على عدد من المشاريع الاستراتيجية لمعالجة الخلل الايكولوجي (البيئي) . ومن بين هذه الاجراءات أعطت فولتا العليا الاولوية للتشجير وذلك في اطار الهيئات الاقليمية للتنمية . ولقد شرعنا في تجارب للتشجير في القرى . والصحيح اننا في منطقة السودان - الساحل فان ازالة الغابات تعدّ اخطر شكل من أشكال التدهور البيئي . وعليه يجب الاضطلاع بسياسة جريئة تتمثل في برنامج شامل ومكثف لاعادة زراعة الغابات . ولكي يكون لمثل هذا البرنامج أية نتيجة ينبغي ان يدرج في اطار اقليمي فرعي أو في اطار اقليمي وان يلقي تأييد الجماهير الشعبية لتوعيتها بهذه المشاكل لأن سلوك الانسان وقدرته على استيعاب المعطيات الجديدة من العوامل التي تؤثر على الانتاجية . وعلى الامم المتحدة أن تلعب دورا بارزا لانجاح هذه المشاريع المفيدة . ولهذا السبب فان حكومة فولتا العليا تود أن تقترح على الجمعية العامة ان تكون الاشجار هي موضوع تفكيرنا عند معالجة موضوع التصحر . واننا على استعداد لأن نبحث مع الدول المعنوية الاطار المناسب لانجاح هذه الجهود .

ان آمال نصف بليون من البشر معلق الآن على خطة العمل التي انتهت بها أعمال المؤتمر . ولكن حتى اذا لم تقم أغلبية الدول بتنفيذ هذه الخطة بسبب الخلافات التي ظهرت بين الدول الصناعية والبلدان النامية فيما يتعلق بانشاء صندوق خاص للتصحر ، وحتى اذا كان تنفيذ خطة العمل هذه ، سوف يتطلب حل بعض المشاكل ، الا أن مؤتمر نيروبي قد فتح الطريق لتضامن دولي حقيقي

لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي نتطلع اليه جميعا . هذا النظام الاقتصادي الدولي الجديد يفترض، كما ادركنا هذا جميعا ، اعادة تقييم العلاقات بين دول الشمال وبين دول الجنوب عن طريق السعي الى اقرار العدالة والانصاف ، وعلينا ان نعترف بأنه في هذا المجال فان الدول الغنية والفقيرة لا تستخدم نفس الاسلوب ، ولهذا فان الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية التي لم تسفر نتائجها عن الوفاء بكافة الأمال ، وكذا الحوار بين دول الشمال وبين دول الجنوب الذي لم ينجح في جعل المواقف اكثر مرونة ، انما يبينان مدى التفاوت في تقييم العلاقات ذات الالهية وطريقة معالجتها . ان الاحوال التي نشاهدها اليوم لا تنبع من تدهور شروط التجارة ولكن من تدهور شروط التفاوض ، بيد أنه يكفي ان نعير التفاتا يسيرا للحقائق الفعلية لنقتنع بالحاجة الى اتخاذ اجراء دولي لصالح البلدان الفقيرة التي تتخذ فيها مأساة الانسان ابعادا متزايدة .

في معظم هذه الدول فان معدل النمو السنوي الفردي لا يزيد عن ٣.٠ في المائة بينما المعدل الذي كان متوقعا بعد عقد التنمية الثاني هو ٣.٥ في المائة وهذا المعدل يبدو منخفضا للغاية في بلدان الساحل التي تعتبر غالبيتها من أفقر البلدان وأقلها نموا خاصة عندما نعلم أن الطبيعة في هذه المنطقة ليست سخية ، وقد يؤدي انخفاض هطول الامطار في هذه السنة الى زيادة حدة أزمة انتاج الحبوب مما يتطلب ضرورة ايجاد حل عاجل لهذه المشاكل .

وفي السجال التجاري ، فاننا نجد ان الميزان التجاري العالمي قد تدهور في غير صالح البلدان النامية التي زادت صادراتها بنسبة تقل عن ٤ في المائة في سنة ١٩٧٥ ولم تصل بعد الى المستهدف وقدره ٧ في المائة وهو الميمنة في عقد التنمية الثاني ولكن قيمة وارداتها زادت بسبب ارتفاع الاسعار والكساد الاقتصادي في البلدان متقدمة النمو ، وقد أسفر ذلك عن عجز في الميزان التجاري بلغ ٣٥ بليون دولار .

ونفس هذا الاتجاه ظهر في المديونية الخارجية التي مازال تؤدي الى القلق بسبب ارتفاع مستوياتها ، وعدم توفر توزيع عادل لمديونية البلدان النامية . ولقد تضاعفت هذه المديونية على مدى ثلاث سنوات حتى بلغت ١٣٠ بليون دولار . وبالنسبة لهذه السنة فقط فان الاحصاءات كانت تتوقع زيادة تبلغ ٣٠ بليون دولار .

في هذه الظروف فان المعونة من أجل التنمية تصبح بسيطة خاصة اذا ما أخذنا في الاعتبار احتياجات التمويل في البلدان الفقيرة التي ستصل الى حوالي ٦٠ بليون دولار في نهاية هذا العقد . من الواضح انه لم يعدّ من الممكن أن ننتظر من هذه البلدان ان تمول ، عن طريق الاقتراض، العجز الذي فرضته عليها الازمة الدولية وفرضته عليها انانية بلدان الاقتصاد السوقي .

ان هذه الصورة القاتمة تكشف عن الحالة المزعجة في البلدان النامية التي تحتاج بصفة ملحة لاجراءات مساعدة اذا ما أردنا أن نتجنب الفوضى العامة . ويجب في هذا الشأن أن نعرب عن شكرنا للبلدان الصديقة التي ، عن طريق المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف ، ساهمت مساهمة قيمة في جهودنا لتحقيق التنمية .

ومن بين هذه الدول التي لم تتردد في أن تكرر في المائة من الناتج الوطني الاجمالي لتقديم المعونة للتنمية ، تستحق اهتمامنا العميق . انند ندعوها ، قبل كل شيء آخر ، الى أن تضاعف هذا الجهد وتجعله أكثر فعالية لزيادة المساعدة المقدمة لتنميتنا . اننا نقدر بصفة خاصة القرار الذي اتخذته دول ، مثل كندا ، والذي يقضي بتحويل مديونية الدول لها الى مساعدة للآخرين .

وتؤمن فولتا العليا بأن مستقبل العالم قائم على التعاون بين البشر ، اذا اردنا أن نجنب الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب ، كما أعلنت ذلك في وقت سابق يرجع الى ١٩٤٥ ، الدول التي بيننا والتي أدت الرسالة التاريخية لوضع أسس منظمنا . ان مؤتمرا دوليا ، كمؤتمر القمة الافريقي العربي الذي التقى بالقاهرة في الفترة من ٧ الى ٩ آذار/مارس ١٩٧٧ قد مهد الطريق لهذا التعاون المتعدد الأطراف . ونرجو أن يؤدي هذا الى مؤتمرات شبيهة طموحة حتى يتقدم العالم في السلم والرفاهية .

ومن جهتنا نود أن نكرر التزامنا بتحمل المسؤوليات المشتركة على غرار الدول الأخرى الممثلة هنا ، ليس فقط لتحرير الانسانية من شبح الحرب ، ولكن لنضمن للأجيال المقبلة عالما تسوده العدالة والتقدم والرفاهية .

السيد فليلي (غانا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، باسم رئيس وحكومة

المجلس العسكري الأعلى في غانا لا بد لي أولا وقبل كل شيء أن أهنيك بحرارة لانتخابك رئيسا لهذه الجمعية الموقرة .

لقد أتت هذه الدورة في وقت حرج في تاريخ الأمم المتحدة حيث تختبر فيه قوة منظمنا ومقاصدها ولا سيما في الاسابيع القليلة المقبلة . على أننا لانشك في أن المهارة الدبلوماسية ، والكفاءة واللباقة ، التي تميز بها عملكم المتميز في خدمة بلدكم سوف يستفاد منها في توجيه شؤون هذه الجمعية .

وبهذا الانتخاب ، فان المجتمع الدولي الممثل هنا لا يعترف فقط بجدارتك الشخصية ولكنه يعطى بلدكم وزعيمها العظيم ، صاحب الفخامة المارشال تيتو ، شرفا وتكريما . وكما تدركون ، فاننا في غانا تمتعنا لسنوات طويلة بعلاقات ودية مع يوغوسلافيا ولقد كنا دائما نقدر أعلى التقدير زعيمها باعتباره عضوا مؤسسا لحركة عدم الانحياز . ان ارتباط المارشال تيتو بهذه الحركة معروف جيدا . وانا كان مفهوم عدم الانحياز قد حقق اليوم اعترافا واحتراما دوليين ، فاننا في غانا نؤمن كما أكد آخرون كثيرون ؛ أن هذا يرجع الى حد كبير الى ايمانه ، واهتمامه ومثابرتة . ان انتخاب يوغوسلافيا هذه السنة لرئاسة الجمعية العامة يعتبر بغير شك اعترافا بهذه الحقيقة ، ويعكس بشكل ما تكريما من جانب العالم غير المنحاز عموما .

وأضم صوتي أيضا للمتحدثين السابقين معربا لصاحب السعادة السيد هاملتون أميراسنغ ، عن التقدير العميق لحكومة غانا لخدمته الممتازة والمخلصة للجمعية العامة للأمم المتحدة خلال السنة الماضية . ونوجه كذلك عرفاننا الى السيد كورت فالدهايم الأمين العام ، والعاقلين معه ، لانه بسبب قدراتهم المختلفة خلال السنة الماضية ، خدموا مصلحة البشرية باخلاص وتفان .

انه لما يدعو الى الغبطة أن نجد الدورة الحالية ترحب بقبول جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية جيبوتي أعضاء في منظماتنا .

وفي هذه المناسبة السعيدة بقبول فييت نام ، فان وفد غانا يحيي حكومتها وشعبها . ولا تشك غانا في أن جمهورية فييت نام الاشتراكية ، وقد احتلت مكانها الصحيح في الأمم المتحدة ، سوف تسهم اسهاما قيما في تفهم المنظمة لتطلعات العالم الثالث فضلا عن تعزيز السلم والاستقرار في العالم . ان حكومة وشعب غانا يتطلعان الى تعاون مثمر للغاية وتعاون دائم مع حكومة وشعب فييت نام .

وبالمثل ، فان قبول جيبوتي في الأمم المتحدة يعدّ مصدر ارتياح خاص لحكومة غانا وشعبها بشكل خاص لانه يؤكد الانتصار الأخير الذي حققته حركة التحرير في افريقيا .

وفي آذار/ مارس ١٩٧٧ فقط استضافت حكومة المجلس العسكري الأعلى في أكرا بغانا ، مؤتمر دائرة مستديرة تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية حول جيبوتي ، وجمع هذا الحدث الزعماء المختلفين لهذا الاقليم المستعمر سويا للتحضير للاستقلال عن فرنسا . وان معرفتي الشخصية

بالصعوبات الهائلة التي صحبت المراحل الأخيرة للمفاوضات في أكرا تجعل فرحنا لقبول جيبوتي يتزايد . وأعرب ، بكل إخلاص ، باسم حكومة غانا ، عن الأمل في أن الاستقلال الذي نالته جيبوتي سوف يستمر وسوف تصونه كل الأطراف المعنية . وفيما يتعلق بجيبوتي فاننا سعداء أن تضاف الحماية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة الى ضمانات عضوية منظمة الوحدة الافريقية ، وان نضالنا ضد السيطرة الاستعمارية ، والعنصرية ، والتعصب العنصرى في الجنوب الافريقي مايزال مستمرا . والأحداث السياسية في هذا الجزء من القارة منذ الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة تقنعنا جميعا بأن قضيتنا عادلة . ولقد أعلننا في الماضي ونود أن نكرر اليوم رفضنا التام لسياسة الفصل العنصرى والاشكال الأخرى للاستعمار وعدم المساواة العنصرية . وان موقفنا الصارم ضد هذه الشرور الاجتماعية السياسية لا يرجع الى اننا سود ، لأن العدالة والمساواة لا يحرم منها فقط الجنس الأسود ، ولكن لأن ممارسة هذه الشرور تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

وسبب هذا التهديد للسلم ، فان اية مبادرات بناءة ترمي الى التوصل الى حلول سلمية في المنطقة ، امر نرحب به . وفي الوقت ذاته ، والى ان يتم هذا الضمان لنجاح هذه المبادرات فسوف نواصل تأييد النضال المسلح ضد الفصل العنصرى ، والاستعمار والقمع العنصرى باعتبار ان ذلك هو افضل السبل لتحقيق الانتصار على القوى التي حرمت شعبنا لفترة طويلة من حقوقه المشروعة .

ان الموقف في زامبابوى قد اتخذ بعدا جديدا في الفترة الأخيرة لنشر المقترحات البريطانية بشأن الانتقال السريع الى الاستقلال وحكم الأغلبية في هذا الاقليم . ومع اننا قد تحفظنا في موقفنا بالنسبة لبعض جوانب هذه المقترحات ، فاننا في غانا لا ننوى اعاقه المبادرات الانجلو - امريكية ومع ذلك فاننا مضطرون الى تذكير الحكومة البريطانية بالمسؤولية الخطيرة التي تتحملها فيما يتعلق بتصفية الاستعمار تماما في زامبابوى .

ويحدونا الامل في ان هذا الاقليم سوف يرى انتقالا هادئا الى الحرية والاستقلال ، دون ان يخضع لحكم الارهاب والفوضى كما حدث بالنسبة لمولد الكونغو المستقل في الستينات . ولو حدث مثل هذا التدهور فان غانا سوف تؤيد تمام التأييد الامم المتحدة ومجلس الامن في اتخان تدابير صارمة بما في ذلك التدابير بموجب المادة ٢٤ الفصل ٧ من الميثاق ، لضمان استقلال هذا الاقليم على أساس حكم الأغلبية . وفيما يتعلق بناميبيا ، فان موقفنا جاد وقوى بنفس القدر وكما ندرك جميعا ، فان القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة بشأن هذا الاقليم ، والمشورة التي اعطيت لفورستر ، كانت على مدى السنين موضع احتقار من جانب النظام الحاكم في جنوب افريقيا . واليوم ، فان محنة شعب ناميبيا لم تتغير عما كانت عليه منذ سنة مضت عندما ناقشت هذه الجمعية هذه المشكلة لآخر مرة . وهكذا فاننا مضطرون الى ان نعلن انه على الرغم من مبادرات الغرب ، من اجل التوصل الى حل دائم للموقف في ناميبيا ، فاننا سوف نعطي منظمة جنوب غرب افريقيا (سوابو) تأييدنا الكامل في النضال ضد حكومة جنوب افريقيا ، حتى نقتنع بأن حكم الأغلبية قد ضمن لشعب هذا الاقليم .

منذ الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة والعالم يشعر بانزعاج شديد للتطورات التي تحدثت عنها الصحف ، وهي الخاصة بالبرنامج النووى لجنوب افريقيا . وانه من قبيل المفارقات انه بينما المجتمع الدولي يهتم بالانتشار الخطير للأسلحة النووية الذى يهدد امننا وحضارتنا ، فان بعض الدول الاعضاء في منظمنا تضع خبرتها وافرادها تحت تصرف جنوب افريقيا ، لتنمية قدرتها النووية . ان هذا في واقع الأمر احتمال رهيب ومرعب ، بحيث لا يمكننا ان نبقي صامتين ازاءه ، ولا يمكن أن

نسكت عليه . اننا مضطرون ايضا بحكم هذا التطور ، الى ان نرفع اصواتنا مدينين اداة كاملة هذه القوى الغربية التي من خلال تعاونها ، قد ساعدت على وضع امن القارة الافريقية في خطر شديد . ومنذ الدورة الماضية للجمعية العامة ، فان الامم المتحدة قد اشرفت على عقد اجتماعين هامين بشأن الجنوب الافريقي ، ونحن نشير بطبيعة الحال الى المؤتمر الدولي ، الذي عقد تعريزا ودعا لشعب زامبابوي وناميبيا ، في مابوتو في ايار/مايو ١٩٧٧ ، والى المؤتمر الدولي لمكافحة الفصل العنصرى ، الذي عقد في لاغوس في آب/اغسطس ١٩٧٧ . وبصفة خاصة ، فان اعلان مابوتو وبرنامج عمله ، يتضمنان توصيات هامة - نستري نظر الجمعية العامة اليها - الى المجتمع الدولي بشأن واجبنا الأخلاقي والقانوني ، لتصحيح المظالم السياسية ، وعدم المساواة والعنصرية السائدة في الجنوب الافريقي .

ثانيا ، ان المؤتمر الدولي لمكافحة الفصل العنصرى الذى انعقد في لاغوس مؤخرا ، اعتمد اعلانا قد يخدم كميثاق للمهجوم الأخير على الفصل العنصرى . وبالإضافة الى ذلك ، فان نفس المؤتمر تقدم بتوصيات الى المجتمع الدولي بشأن الطريقة التي يمكن بها تصفية هذا النظام . ان وفد غانا يود ان يكرر قبوله لهذا الاعلان ، ويتعهد بتأييد توصياته . ولقد كنا نفضل ان يمضي هذا الاعلان الى أبعد مما مضى ، ولكننا نقبل الاتفاق العام في الرأى الذى نجم عن هذا المؤتمر كنقطة انطلاق . ونأمل ان التحفظات التي ابدتها بعض الدول الغربية حول هذا القرار ان تسحب في الوقت المناسب . ونحن على استعداد في الوقت ذاته للعمل يدا في يد مع كل الدول على اساس هاتين الوثيقتين ، من اجل الاستئصال والقضاء الكاملين على الفصل العنصرى والقهر السياسى . ويحدونا الأمل في أن هذه الدورة سوف تعزز قضية مكافحة الفصل العنصرى فيما يتجاوز هذا الموقف الذى تحقق حتى الآن في هاتين الوثيقتين .

وفيما يتعلق بجنوب افريقيا ، فانه لم يحدث شيء هام خلال الشهر ال ١٢ الماضية يغير من تصميمنا على العمل ضد نظام الفصل العنصرى وكل ما يتصل به من مظالم . وعلى العكس من ذلك ، فاننا نحبي الغالبية السوداء ، وخاصة اطفال المدارس في سويتو الذين تعتبر جهودهم القومية شاهدا بليفا على عدم قبول هذه الأغلبية ، بل والبشرية بأجمعها ، للحكم الفاشى الذى تقوم به الأقلية العنصرية .

وفي هذا الصدد ، فإن التغييرات الدستورية المقترحة مؤخرا والتي اعلنت عنها تلك الجمهورية تستحق الاهتمام الجاد والوثيق من جانب هذه الجمعية . وفي رأينا ، فإن التحرك لمواصلة استبعاد الغالبية السوداء* من البرلمان ، رغم انه قد يمنح لهذه الغالبية بعض التمثيل ، او قد يمنح هذا التمثيل للسكان الملونين ، فإن هذا يعتبر جانبا من جوانب خداع الحكومة في جنوب افريقيا التي ترمي الى استبعاد الغالبية السوداء* سياسيا ، واقتصاديا . ولا عجب ان ان الملونين انفسهم قد رفضوا هذا الاقتراح ، ونحن نشعر اننا ملزمون معنويا بادانة ما يسمى بالاقتراحات الدستورية . ومن هنا ، فاننا نطالب هذه الجمعية بأن تصدر حكمها المعنوي .

انه لمن قبيل المصادفات السعيدة بالنسبة لوفد بلادي ، ان يوافق موعد القاء بياننا هذا امام هذه الجمعية ، يوم التضامن مع المسجونين السياسيين في جنوب افريقيا . وباسم حكومة غانا ، وباسم وفد بلادي ، وباسمي شخصيا ، اود ان انقل التهنئة الحارة الى الشعب المناضل في جنوب افريقيا بمناسبة هذه الذكرى السنوية . ورغم ان الكفاح ضد الفصل العنصري وحكم الأقلية قد دخل مرحلة هامة ، فاننا في غانا لم نفتر هممتنا ونشارك اخواتنا واخواننا اليوم ، الأمل في ان قضيتهم ستحقق النصر على العنصرية والتمييز العنصري .

وفي هذه المرحلة ، اسمحوا لي باسم وفد غانا ان اشيد بذكرى رفيقنا واخيينا ستيفن بيكو الذي قتلته منذ أسابيع قليلة قوات امن نظام فورستر . ان وفاة الرفيق بيكو يجب ان تكون مذكرا محزنا لكل أولئك الذين يخوضون النضال ضد الفصل العنصري والظلم العنصري ، بأن النضال لا يزال في مرحلة حرجة ، وان العدو سوف يواصل نضاله وقمعه لهذا النضال . والى أسرة هذا الرفيق ، والى رفاقه ، نقدم تعازينا المخلصة ، قائلين بأن وفاته لن تضيع هباء ، وان النصر لا يمكن تحقيقه الا بالجهود المستمرة .

لا استطيع ان انهي ملاحظاتي بشأن افريقيا ، دون ان اتحدث باختصار عن الحرب التي تزداد ضراوة في القرن الافريقي . ان محاولات منظمة الوحدة الافريقية لتسوية هذا الصراع عن طريق المفاوضات السلمية ماضية في طريقها ويعزم ، ولكن وفد بلادي يعرب عن أسفه لأن النجاح لم يكن حليف جهود منظمة الوحدة الافريقية حتى الآن . وانه من الحقائق التاريخية المستقرة ان الحدود الافريقية الحالية التي وضعتها الدول الاستعمارية منذ قرن مضى تقريبا ، دون نظر كامل الى الاعتبارات العرقية وغيرها ، قد ظلت دائما تشكل مصادر صراع بين دولة وأخرى .

ومن أجل أن ندفن والى الأبد ، مثل هذه الأخطار الكامنة ، فان مؤسسي منظمة الوحدة الافريقية ، قد اعتمدوا بحكمتهم ، كعنصر أساسي في ميثاق منظماتنا ، مبدأ حرمة الحدود ، بمعنى أن الدول التي ورثت هذه الحدود ، لا بد ان تقبلها . لأنه يجب ان يكون واضحاً ، أنه لو بدأنا في عملية تعديل عام للحدود الافريقية ، استجابة للضرورات العرقية والأسباب الأخرى ، فلن تكون هناك نهاية للخلاف بين دول افريقيا . ومن هنا ، فاننا نأمل ان توقف الأطراف المعنية التي تخوض الصراع الحالي ، اطلاق النار ، وتبدأ في محادثات حتى يمكن للموارد الضئيلة في المنطقة أن توجه الى التقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعوب تلك الأطراف .

وفضلاً عن ذلك ، فاننا نحن الافريقيين ، بصفة خاصة ، يجب أن ندرك ان الموقف القائم في القرن الافريقي ، قد خلق لسوء الحظ أرضاً خصبة للتنافس بين الدول العظمى في المنطقة . ومع ذلك ، فان الدول الافريقية ، هي التي سوف تدفع في النهاية وفي التحليل الأخير ، ثمن مثل هذا التنافس . ومن هنا ، فانه من المهم للغاية ، بالنسبة للتطور السلمي لقارتنا ، أنه لا يجوز للدولتين العظميين ، اللتين وافقتا على الالتزام بمبدأ الانفراج في علاقاتهما المتبادلة ، وفيما يتعلق بقضايا التعاون والأمن في اوروبا ، لا يجوز لهما ان تحيدا عن هذا المبدأ فيما يتعلق بافريقيا . لأنه يجب حتى يكون أي مبدأ سليماً ، أن يكون قابلاً للتطبيق العام في المواقف المشابهة . ان الذي يصدق بالنسبة للسلم في اوروبا ، يصدق أيضاً بالنسبة للسلم والاستقرار في افريقيا .

اننا حين ننظر حولنا في افريقيا ، وأوروبا ، والشرق الاوسط ، وفي آسيا ، انما نرى التوتر والصراع يحيطان بالانسانية ، ويهددان بالقضاء على المبادئ التي يقوم عليها ميثاقنا . وشهراً بعد شهر ، وسنة بعد سنة ، فان السلم والأمن الدوليين يتعرضان للخطر ، ونحن ، وخاصة في العالم الثالث ، قد أصبحنا نشهد عاجزين ، عالماً تقسمه العقائد أصبح غير آمن نتيجة لتكديس الاسلحة النووية السدرة . وفي مثل هذا العالم المضطرب ، فان غانا ، التي تلتزم بمبادئ سياستها الخارجية ، تؤمن بالانفراج . وبطبيعة الحال ، قد حدث تحسن في الموقف فيما يتعلق بالحرب الباردة في أوروبا ، ولم تعد الدول الكبرى تعاني من عقدة الحصار التي اتسمت بها في الخمسينات والستينات . ومع ذلك ، فان سياق التسليح مستمر ، والتنافس من أجل الحصول على نفوذ دولي ، وخاصة في افريقيا ، ما يزال مستمراً . ان أراضينا قد أصبحت أرضاً للتنافس على القوة والصراعات

العقائدية ، نتيجة اعتقاد خاطئ بأن العالم الثالث في حاجة ماسة الى دعم سياسي من جانب طرف أو آخر من طرفي العقيدتين العظيمين ، لكي يبقى ويعيش . ولكن هذا يعيد تماما عن الحقيقة . ان لأفريقيا اليوم رغبة واحدة ، وهي أن تترك وحدها ، تطور نفسها اقتصاديا واجتماعيا . لهذه الأسباب ، فان لدينا التزاما عميقا بالانفراج ، ليس فقط في أوروبا ، وانما في العالم كله . ولا بد أن يفهم لذلك ، ان العالم لا يحتاج الى خصومة عقائدية ولا الى نفوذ استعماري جديد وانما يحتاج الى تطوير علاقات مسؤولة فيما بين الدول التي تستطيع وحدها أن تضمن لنا جميعاً الأمن من الصراع ومن الكارثة . ونحن نطالب الدول العظمى مرة أخرى بأن تواصل سعيها من أجل الانفراج حتى يمكن لنا جميعاً أن نعيش في عالم متحرر من الخوف ، تحفزه فقط الرغبة في توفير أفضل ما يمكن للانسانية في جو يسوده السلم والانسجام .

ومن المجالات الأخرى الهامة بالفسية للسلم والاستقرار في العالم ، منطقة الشرق الأوسط . والواقع ان الموقف في هذه المنطقة ، قد شهد بعض التحسن ، وخاصة منذ توقيع وسريان الاتفاقية الثانية لفض الاشتباك بين اسرائيل ومصر في عام ١٩٧٦ . ومع ذلك ، فانه خلال الفترة التي انقضت منذ ذلك الحين ، شهد لبنان الحرب الأهلية ، وكانت حرباً مدمرة تماماً . وبمغم الخسائر فسي الأرواح الناجمة عن هذه الحرب الأليمة ، فاننا نلاحظ الجهود الكبرى التي ترمي الى احتواء ومنع هذه الحرب من أن تمتد الى دول أخرى في المنطقة . ومع ذلك ، فان الحاجة الى تحرك أسرع في اتجاه تسوية سلمية دائمة في الشرق الأوسط ، ربما كانت أكبر اليوم من أي وقت مضى في الآونة الأخيرة . ونحن في غانا ، تمسكنا ، ومازلنا نتمسك بأن تقرير المصير للشعب الفلسطيني وانسحاب اسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة ، شروط لاغنى عنها لأي سلم دائم .

ان حكومة غانا ، تعتبر ان على الأمم المتحدة مسؤولية مقدسة للمساعدة في انشاء وطن قومي للفلسطينيين في فلسطين ، بنفس الطريقة التي فعلتها بالنسبة لاسرائيل في عام ١٩٤٨ . ان النضال العادل للشعب الفلسطيني ، قد قبله المجتمع الدولي ، ويجب الاعتراف السليم بهذه الحقيقة عند تحديد أحقية منظمة التحرير الفلسطينية في أن تمثل القضية الفلسطينية في المؤتمر المقترح في جنيف . ومن هنا ، فان النظام الاسرائيلي الجديد ، يجب أن يأخذ في الاعتبار مصالح اسرائيل في المدى الطويل وألا تترك هذه الفرصة تضيع ، لأنها فرصة لاستئناف التقدم نحو تحقيق سلم دائم .

اسمحوا لي ، قبل أن اتناول بايجاز الموقف الراهن في قبرص ، ان اعرب باسم وفدي لشعب
 وحكومة قبرص ، عن الصدمة والألم الذين تلتق بهما حكومة وشعب غانا نبأ وفاة الأسقف مكارهوس
 المحزن . لقد التقيت به في لندن في حزيران /يونيه الماضي ، أثناء اجتماع رؤساء حكومات دول
 الكومنولث . وان موقفه الواضح وفهمه الواضح لمشكلة قبرص ، والقضايا الاخرى التي بحثناها فسي
 مؤتمر لندن ، كانا موضع تقدير جميع زملائه . والى خليفته ، صاحب السعادة السيد / اسبيروس
 كبريانو ، الذي ورث عبئا سياسيا ثقيلا ، ونوجه تمنياتنا له بالخير بالنسبة لمستقبل هذه الجزيرة
 الجميلة المضطربة .

انه لما يؤسف وفد بلادي ، انه لم يتم احراز أى تقدم بالنسبة لمشكلة قبرص منذ الدورة
 الحادية والثلاثين السابقة . ان كل يوم يمر يمثل تجربة مريرة في ورطتهم الراهنة . لقد أكدت
 الجمعية العامة ومجلس الأمن في جميع القرارات المتعلقة بقضية قبرص ، على الأهمية التي يعلقانها
 على سيادة استقلال قبرص وسلامة أراضيها وحيادها . ولقد دعت الأمم المتحدة أيضا الى انسحاب
 جميع القوات المسلحة الأجنبية من الجزيرة ، واستئناف المحادثات فيما بين الطائفتين ، طائفة
 القبارصة اليونانيين وطائفة القبارصة الأتراك . ان أيّاً من هذه الاهداف لم يتحقق في قبرص ، وليست
 هناك أية دلائل مشجعة على ان حلا عادلا سوف يتم التوصل اليه في المستقبل القريب .

ان غانا ، تعارض من حيث المبدأ ، أى غزو للدول ذات السيادة ، ومن هنا تعترف فقط
 بوجود دولة واحدة ذات سيادة في قبرص . انه من صالح كل الأطراف ان يحسم الصراع من خلال
 المناقشات والمفاوضات ، وبدلا من المواجهة العسكرية . ان حكومة غانا سوف تؤيد الجهود الرامية
 الى تحقيق مثل هذا الحل ، بما في ذلك التدابير التي اعتمدها هذه الجمعية لتخفيف حدة
 المشاكل الانسانية التي نشأت عن الحرب .

ان الموقف السياسي العام في العالم يتسم بخلافات ومظالم واسعة النطاق ، والتي هي
 في واقع الأمر ولحد كبير نتيجة لصنع الانسان نفسه ، فان مجال التعاون الاقتصادي الدولي ،
 الذي أود أن أوليه اهتمامي الآن ، لم ينج من الأضرار التي يتسم بها عصرنا .

ومنذ أحداث تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، والتعاون الاقتصادي فيما بين الدول لم يعد الى ما كان عليه ، ان حالة الركود العام التي حدثت أساسا في اقتصاديات السوق المتقدمة للعالم والصعوبات التي لم يسبق لها مثيل ، والتي عانت منها الدول النامية غير المنتجة للبترول قد أكدت أهمية اتخاذ تدابير فعالة وعاجلة لوقف هذا التدهور الاقتصادي . ولقد اعترف عموما بأن نظام بريتون وودز ، الذي وضع منذ أكثر من ثلاثين عاما مضت ، لم يعد يفي بالاحتياجات وبالتطلعات المتزايدة للدول الفقيرة ومن هنا لا يمكن قبوله دون مزيد من الصعوبات بالنسبة لهذه الدول . ان الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة بعثت المشكلة الكامنة في اعادة صياغة النظام واعتمدت اعلانها وبرنامج عملها الخاص بانشاء نظام اقتصادي دولي جديد . كذلك فان الدورة الاستثنائية السابعة — برغم التحفظات التي ابدت من بعض الدول — استطاعت ان توضح الخطوات التي يمكن عن طريقها تحقيق اهداف الاعلان ولقد انقضت ثلاث سنوات كاملة منذ اعتماد هذه النصوص ولم يقترب العالم من التحقيق الفعلي للاهداف التي حددناها لأنفسنا .

ومن هنا يتضح أن التحرك في اتجاه الاصلاح الاساسي للنظام الاقتصادي الدولي قد فقد قوة الدفع التي تولدت لديه في عام ١٩٧٤ . ومن ناحية أخرى ، فان التدهور المستمر في موقف الدول النامية بما في ذلك معدلات التجارة الدولية ، قد وصل الى مستوى غير بعيد من اليأس . وهكذا فان هناك حاجة ملحة لكي نذكر أنفسنا بأن أهداف تعزيز السلم والامن في العالم ، وهو ما التزمت به الامم المتحدة ، لا يمكن أن يتحقق بغير اعادة صياغة النظام الاقتصادي الدولي الحالي من أجل تحقيق مجموعة من العلاقات اكثر رشدا واكثر انصافا فيما بين الدول المتقدمة والنامية . ان العنصر الاساسي في هذه العملية هو ضرورة أن تتضمن اعادة الصياغة وجود سلسلة شاملة من الاتفاقات السلعية للعمل على استقرار أسواق الصادرات السلعية الرئيسية للدول النامية . ومثل هذه الاتفاقات يجب أن تكفل حدا أدنى من الحماية لهذه السلع ، كما يجب أن تؤيد بالتحسين اللازم في مجال وفي نطاق ترتيبات التمويل التعويضي لمواجهة التقلبات التي تحدث في حصيلات صادرات الدول النامية كل على حدة . وان الصندوق المشترك له أهمية بالغة في هذا المجال . وطالما ان التفاهات التي تم التوصل اليها في مؤتمر باريس قد أعطت قوة دفع كبيرة للمفاوضات حول هذه القضية ، فان حكومتي تأمل أن يبتعد مؤتمر التفاوض القادم عن مناقشة ما اذا كان هذا الصندوق يجب أن ينشأ أم لا ؟ وان يبدأ مباشرة في مناقشة مسألة طابع وأساليب عمل هذا الصندوق .

ان اعادة تشكيل وصياغة الاطار الاقتصادي الدولي يجب أن تتضمن تغييرات سياسية من جانب الدول المتقدمة التي يجب أن تؤيد عملية التصنيع والتقدم التقني في الدول النامية ، وهذه التغييرات السياسية يجب أن تتضمن مايلي : - عملية تنظيم سياسات المساعدات ، الى جانب خفض كبير في العوائق والحواجز التجارية بالنسبة للصادرات المصنعة من الدول النامية ، وتعزيز القدرات التقنية لهذه الدول . فضلا عن ذلك ، فان عملية اعادة صياغة هذه العلاقات لن تكون فعالة بالقدر الكافي بغير اصلاح شامل للنظام النقدي الدولي ، بالاضافة الى القواعد التي تحكم التدفقات التجارية . كذلك لا بد أن تكون هناك زيادة كبيرة في حجم مساعدات الانماء الرسمية ، بأوضاع وبشروط أفضل من تلك التي تطبق حتى الان على الموقف الاقتصادي الضعيف لغالبية الدول النامية . وفي نفس الوقت ، فان المديونية الخارجية المتزايدة للدول النامية تتطلب اهتماما عاجلا أكثر من ذي قبل . واخيرا ، فان جهود الدول النامية لمتابعة عملية التنمية الاقتصادية على أساس الاعتماد على النفس - وهو المفهوم الذي تعلق عليه حكومتي أهمية كبرى - سوف تقوى كثيرا بوجود علاقات تعاون اقتصادي اوثق فيما بيننا ، فنحن ، الدول النامية لا يمكن أن نهمل هذا النوع من التعاون اذا كنا نريد ان نستغل تماما جوانب التكامل في اقتصادياتنا المختلفة ، وفوق كل شيء ، اذا كنا نريد أن نزيد من قواتنا الجماعية في مفاوضاتنا وعلاقاتنا الاقتصادية مع الدول المتقدمة . هناك مجال آخر نرى أن الحاجة للاصلاح فيه قد اصبحت ملحة ، وأقصد بذلك النظام الذي يحكم استخدام البحر ، وهناك مشاكل جديدة نشأت عن التطورات التقنية والاقتصادية على مدى العقد الماضي مما زاد من الحاجة الى ضرورة التوصل الى اتفاق دولي شامل يتعلق بموضوع الولاية الخاصة بالبحر وقاع البحر . ولقد شاركت غانا بنشاط في المؤتمر الثالث لقانون البحار ، ومنذ عام ١٩٧٣ وتأييدنا لعقد هذا المؤتمر كان يرجع في جانب منه الى حقيقة ان المؤتمرات السابقة المعنية بقانون البحار قد تركت بعض القضايا الرئيسية مثل حدود المياه الإقليمية بغير حسم ، بينما بعض القضايا الهامة الاخرى تركت اما مفتوحة واما لم تبحث على الاطلاق . وان مايزعجننا أكثر هو حقيقة أن الاتفاقية التي نجمت عن مؤتمر جنيف لعام ١٩٥٨ ، لم ينضم اليها العديد من الدول النامية التي حققت استقلالها بعد اختتام هذا المؤتمر وابرام تلك الاتفاقية . وهذه بعض من الاعتبارات التي حدثت بنا الى تأييد استمرار المفاوضات برغم العسب المالي الكبير على كثير من الدول ، وخاصة النامية منها ، فيما يتعلق بحضور هذا المؤتمر . ولقد

انتهت الدورة السادسة لهذا المؤتمر والتي عقدت هنا في نيويورك منذ ثلاثة أشهر تقريبا . وكانت نتيجتها الرئيسية هي الاتفاق على توحيد مشروعات المواد المتصلة بهذه الموضوعات التي يبحثها المؤتمر ، في وثيقة واحدة .

وهذا النص يوضح أن تقديما هاما قد تم التوصل اليه واحرازه فيما يتعلق بالقضايا الحيوية المتصلة بالامن الدولي ، والملاحة ، والتلوث ، ونقل التكنولوجيا ، والبحث العلمي ووضع نظام دولي لادارة عملية التعديل في قاع البحر ، وبرغم بعض التحفظات العادية هنا وهناك ، فان النص الموحد يجسد ويتضمن عناصر رئيسية في المعاهدة المقبلة لقانون البحار .

ان وفد بلادي يأمل ألا تفشل الارادة السياسية الضرورية لانجاح هذا المؤتمر في تأكيد نفسها .

كما أن وفد بلادي يؤمن مخلصا بأن دورة الجمعية العامة لهذا العام سوف تشهد تقدما كبيرا في بحث الانسان المستمر عن مزيد من العدالة ، والحرية والمساواة . ولقد انشئت الامم المتحدة للمساعدة على تحقيق هذه الاهداف ، ولتعزيز السلم والتضامن فيما بين الامم . لان المشاكل الصعبة التي تواجه المجتمع الدولي - وبصفة خاصة مشاكل الجنوب الافريقي ، والشرق الاوسط - كذلك الجهود الرامية الى انشاء نظام اقتصادى جديد ، هذه كلها تعتبر من أخطر تحديات عصرنا . وان حلها لن يكون بالشيء اليسير . ولكن هل باستطاعة الامم المتحدة مواصلة تبرير الثقة والاقناع التي وضعهما ملايين من البشر في هذه الهيئة العالمية ، ان ذلك يتوقف ، الى حد كبير على الاسهام الجماعي والمخلص للدول الاعضاء والحماس الذى تبديه هذه الدول في استعدادها لتنفيذ التزاماتها بمقتضى الميثاق . ولن تجدوا وفد غانا مقصرا في هذا الشأن .

السيد د نيس الصغير (ليبيريا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، باسم وفد ليبيريا اتوجه اليك بالتحية والتهنئة لانتخابك الاجماعي لقيادة اعمال الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة . ذلك انه بصفاتكم الشخصية التي تثير الاعجاب ، والدور الريادي والرئيسي الذي لعبته بلادكم العظيمة يوغوسلافيا ، ولا تزال تلعبه تعريزا للسلم والأمن من خلال عدم الانحياز فاني على ثقة من ان مداولاتنا سوف تدار بحكمة في اتجاه تحقيق تطلعاتنا المشتركة .

وبالنسبة لسلفكم البارز السفير شيرلي اميراسنغ من سرى لانكا ، فاننا نعبر عن تقديرنا العميق للطريقة الفعالة التي ادار بها اعمال الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة .

وان الامين العام للامم المتحدة الدكتور كورت فالدهايم الذي نتوجه اليه بتهنئة خالصة لاعادة انتخابه لمنصبه الهام يستحق اشادتنا الخاصة ليس للكفاءة والاخلاص الذي يتسم بها هو والعالمون معه في منظماتنا فحسب وانما لتقريره السنوي الواقعي والشامل الذي يقدمه لهذه الجمعية . ولا يسعنا الا ان نأمل ان هذه السنة التي تتسم بالقلق المتزايد بالنسبة للمجتمع الدولي ، سوف تصبح سنة لم يسبق لها مثيل ، عندما نقرر نحن جميعا ان نتخذ تدابير حاسمة وشجاعة وجريئة من اجل تعزيز اهداف الامم المتحدة .

ومن سوء الحظ ، ان النعمة التي نبدأ بها اعمالنا لا تشجعنا كثيرا ، ذلك ان فشل الدورة الحادية والثلاثين المستأنفة للجمعية العامة في التوصل الى اتفاق فيما يتعلق بتقييم نتائج مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي ، يوضح ان المجتمع الدولي لا يزال يفتقر بشكل محزن الى الارادة السياسية ، والى تلك الدرجة من الاتفاق المتبادل ، التي تعتبر اساسية بالنسبة لانشاء واقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . والذي يشعرننا بالاسف اكثر من ذلك ، هو تعذر التوصل حتى الى اتفاق حول افضل طريقة يمكن بها لمنظومة الامم المتحدة ان تمضي قدما في اعمال مؤتمر باريس .

ومن هنا ، يجب ان نحاول تحويل خلافاتنا فيما يتعلق بتقييم هذا المؤتمر الى عوامل مرشدة للجهود المتجددة ، والمفاوضات المستمرة ، على أمل ان يكون في مقدورنا ان يولد مزيدا من التفاهم وان نسهم بشكل ايجابي في التعاون الاقتصادي الدولي .

ان ما ندعوا اليه انما هو الحد الأدنى ، فيما يتعلق بانشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وهو ليس اكثر من اننا نطلب من الامم الغنية ان تفعل شيئا لمعاونة الدول الفقيرة على

ان تساعد نفسها . هذه هي الفكرة التي حدث برئيس الدولة الدكتور ويليام ر . تولبرت ، الصغير ، ان يطرح فكرته الخاصة بالرأسمالية الانسانية ، وهي مفهوم يهدف الى بناء عالم يقوم على السلم والأمن ، والمساواة والعدل وكرامة الانسان ، بالنسبة لكل البشر ولكل الامم .

ان وفد بلادى يؤيد تمام التأييد اعلان وزراء خارجية مجموعة ال ٧٧ الصادر في ٢٩ ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ . وآمل ان الحوار بين الدول المتقدمة والنامية الذى كان مؤتمر باريس الخاص بالتعاون الاقتصادى الدولى مجرد جزء منه ، سوف يستمر بشكل نشط في الامم المتحدة ، وفي المحافل الدولية الاخرى .

ان قبول جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية جيبوتي مؤخرا كأعضاء في الامم المتحدة ، أمر تحييه حكومة بلادى ، فانه لا يمثل فقط تقدما بالنسبة لمبدأ عالمية عضوية الامم المتحدة ، ولكنه بالنسبة لكل من هاتين الدولتين يعد شاهدا بليغا على الطبيعة المتغيرة لعالمنا ، ذلك ان فييت نام وجيبوتي كل بطريقتها تمثل انتصار ارادة الانسان على التشدد الاعمى .

ومع ذلك ، يمكننا ان نتفق جميعا على ان التغيير في الشؤون الانسانية كما هو الحال بالنسبة للشؤون الدولية أمر حتمي ، ولكن السؤال هو ما اذا كنا نحن كأعضاء في المجتمع الدولى سوف نفتنم المبادرة ، ونوجه طريقة التغيير بطرق سلمية من اجل تعزيز الانسان وتقدمه او ما اذا كنا سوف نسمح للمصالح الانانية الوطنية ، والانسانية ، بأن تقود عطية التغيير وبالتالي تتجه بنا جميعا الى اعماق الصراع والتوتر الذى لا ينتهي ، مما يؤدى الى زيادة التهديد للسلم والأمن الدوليين .

ان التحدى الذى يواجهه المجتمع الدولى في عام ١٩٧٧ في رأى بلادى — هو تحد يعكس في قضايا الساعة المدرجة على جدول اعمال هذه الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة — هو ما اذا كنا بشكل جماعى سوف نشخص بشكل سليم وفي الوقت المناسب المتطلبات اللازمة للسلم والتقدم ، ثم نتعهد بعد ذلك باتخاذ التدابير المناسبة من اجل التقدم وتعزيز السلم والتقدم ام لا ؟ اننا نواجه هذا التحدى ايضا فيما يتعلق بمشاكل التعاون الاقتصادى الدولى ، وعلاقة ذلك بنزع السلاح ، ومسألة قانون البحار ، وكذلك فيما يتعلق بالقضايا السياسية الحاسمة وخاصة في الجنوب الافريقي والشرق الأوسط . اننا نواجه هذا التحدى ايضا في حالة الطريق المسدود الذى وصلت اليه مشكلة قبرص ، والازمة المتزايدة والمتفاقمة فيما يتعلق بانتهاك حقوق الانسان . وبالنسبة لمشكلة قبرص فان كل الذى نطالب به هو تنفيذ القرارات التي اعتمدها هنا والتي ايدها مجلس الأمن .

ان المشاكل الاقتصادية تحظى بالاولوية في اهتماماتنا اليوم ، وهذا شيء اعترفنا به تماما ، ومن هنا لا زلنا نقوم بجهود ترمي الى جعل العقل والمنطق والحكمة تسود في علاقاتنا الاقتصادية ، ومن هنا يجب ان نهتم ايضا بملاحظة الامين العام النيرة التي تقول :

" ان مسألة نزع السلاح تكمن بل وتعتبر اساس مشكلة النظام الدولي ، لانه في بيئة يسودها سباق التسلح الدولي ، فان الاعتبارات الاستراتيجية والعسكرية تميل الى صوغ العلاقات الشاملة فيما بين الدول ، وتؤثر على كل العلاقات الاخرى ، والعمليات الاخرى بين الدول ، وتؤثر على الاقتصاد " (A/31/1, p.12) .

ولأن حكومة بلادي ترى في قضية نزع السلاح ، قضية يجب النظر اليها في نطاق النظام العالمي والتقدم العملي ، فاننا لم نقتصر على اننا أيدنا تمام التأييد الدعوة الى عقد دورة خاصة في عام ١٩٧٨ للجمعية العامة للامم المتحدة تركز لنزع السلاح ، ولكننا ايضا نؤمن ايضاً راسخاً بأنه سواء تحدثنا عن الاسلحة التقليدية او النووية او الانتشار النووي ، او العلاقة بين النمو ونزع السلاح ، فان القضية تهمننا جميعاً ، ليس فقط الاقوياء في المجتمع الدولي ، وانما تهمن ايضاً اعضاء النادي النووي .

ان حكومة بلادي تشعر بالاسف المتزايد لعدم وجود اتفاق دولي حتى الآن لتنظيم محيطات العالم . وفي الوقت الذي نجد فيه دعوة مستمرة من اجل نظام اقتصادي وسياسي جديد يعم العالم ، فان المجال الحيوي الخاص بالبحر لا يمكن ان يترك غير محكوم بنظام يحدد القوة على حساب المدل ، ومن هنا فاننا نأمل ان شهر اذار/ مارس القادم سوف يشهد في جنيف بداية عملية لوضع تنظيم دولي في هذا المجال يؤدي الى تحقيق مصلحة كل الدول .

من الأمور التي تسعدنا في مجال العلاقات الدولية، التوقيع الذي تم مؤخرا على معاهدة
بنما بين الولايات المتحدة الأمريكية وبنما، وان حكومتي تجدد ترحيبها بهذا التطور باعتبار أنه
خطوة ايجابية في اتجاه تعزيز التفاهم الدولي المتزايد.

ان القضية في الجنوب الأفريقي، ما تزال قضية حقوق الانسان التي يحرم منها غالبية الشعب
على أيدي زمرة مجنونة من العنصريين، انها قضية اعادة العدالة والكرامة الى قطاع مقهور من البشرية،
انها قضية وقف تأييد وتميز الفصل العنصري، انها قضية متابعة التصميم على تصفية الاستعمار
والقضاء على سيطرة حكم الأقلية العنصرية والفصل العنصري في قارة أفريقيا. ان القضية هي قضية
التحرك بعيدا عن المواجهة العنصرية الى انسجام عنصري.

وبينما الجنوب الأفريقي يعتبر أساسا مشكلة أفريقية، فان المبادئ التي تنتهك في شبه
القارة تعتبر مبادئ عالمية، فضلا عن ذلك، ولأسباب عديدة، فقد ظهرت على مدى السنين في
شبه القارة عناصر جوهرية خارجة عن القارة. وان على المجتمع الدولي أن يتعاون من أجل الوصول
الى حل أفريقي حقيقي. ان هذا الحل الحتمي وجد أصداءه فعلا في اعلان مابوتوبشان زمبابوي
وناميبيا، وكذلك في اعلان لاغوس بشأن جنوب أفريقيا، وقد لقي هذان الاعلانان تأييد حكومتي التام.

ان بعض التطورات الأخرى أشارت بعض التفاؤل الحذر، وأشير - على وجه الخصوص - الى
المقترحات الانكليزية الأمريكية بشأن زمبابوي، تلك المقترحات التي ترى حكومتي أنها ترسي مبادئ
جيدة وهامة لبدء عملية التفاوض مع بروز قيادة وطنية متحدة جديدة لشعب زمبابوي وتوفر حسن النية
من جانب جميع الأطراف المختصة. واننا لنأمل في أن الخطوة المحددة التي اتخذها مجلس الأمن
لوضع أحد عناصر المقترحات موضع التنفيذ، تحصل على قوة دفع، حتى تحول القلق الذي نشعر به
الآن تجاه اخوتنا وأخواننا في زمبابوي الى الآمال المطلوبة. وعلى أي حال، فسوف تداوم ليبريا
الاشتراك مع أفريقيا الحرة ومع منظمة الوحدة الأفريقية في النضال التحرري حتى يحصل شعب زمبابوي
على حكم الأغلبية والاستقلال.

ان الجهود التي تبذلها مجموعة الاتصال للدول الغربية الخمس الأعضاء في مجلس الأمن
فيما يتعلق بناميبيا؛ تستحق أيضا منا الامتداح ما دامت في اطار قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦).
وبينما قد يبدو أن هناك فترات توقف في تلك المحادثات، فاننا نعتقد بأنها سوف تستأنف في

القريب العاجل لمواصلة التقدم الذى تم احرازه . وبالإضافة الى ذلك ، فان حكومتى سوف تواصل تأييدها التام للجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية ، ومنظمة شعوب جنوب غرب أفريقيا (سوابو) حتى تحصل ناميبيا على الاستقلال .

ان جمهورية ليبريا التي ظهرت الى الوجود من خلال قمع رهيب ، سوف تبقى على موقفها تجاه نظام الفصل العنصرى في جنوب أفريقيا . ان موت المواطن السيد . ستيف بيكو من جنوب أفريقيا مؤخرا في أحد السجون وتحت ظروف غاية في القسوة ، وعدم حساسية نظام الفصل العنصرى تجاه تلك المأساة الانسانية ، تدل على القسوة الرهيبة لنظام الفصل العنصرى التي يمارسها يوميا ضد الجماهير المقهورة في تلك البلاد . ان ليبريا سوف تنسق جهودها بصفة مستمرة - ليس فقط للقضاء على نظام الفصل العنصرى بشكل تام . ولكن أيضا لتحقيق حكم الأغلبية وحق تقرير المصير لشعب جنوب أفريقيا .

اننا نود أن نحتفل اليوم مع اخوتنا وأخواتنا في جنوب أفريقيا بيوم التضامن الذى يحتفلون به في الحادى عشر من تشرين الأول / اكتوبر . فيحيون ذكرى المسجونين السياسيين والضحايا الآخرين لنظام الفصل العنصرى . واننا معهم بقلوبنا وأرواحنا .

فيما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط ، فان ليبريا تعتقد أن مسألة حقوق الفلسطينيين هي احدى الجوانب الهامة لهذه المشكلة . وتعتقد حكومتى أنه يجب أن يكون لكل دول المنطقة الحق في أن تعيش حرة آمنة وداخل حدود معترف بها .

ان حكومتى ترى أنه من الحتمي أن يتحول موقف اللاسلم واللا حرب القائم في المنطقة الى صلح حقيقي ، واستعداد من كلا الطرفين للتصرف بحسن نية ، وهذا يؤدى ضمن أمور أخرى الى إعادة اسرائيل لجميع الأراضي العربية المحتلة منذ حرب ١٩٦٧ ، مع الايقاف الفورى لاقامة المستوطنات من جانب اسرائيل في الأراضي العربية المحتلة ، واعتراف اسرائيل بالواقع السياسى للشعب الفلسطينى وحقوقه الوطنية المشروعة . ويترتب على هذا بالتالى ضرورة قبول عربى صريح بالوجود الدائم لدولة اسرائيل .

ان ليبريا تعتقد بأن مؤتمر جنيف يمكن أن يكون محفلا مفيدا لاجراء مفاوضات لحسم الخلافات

بين العرب واسرائيل الآن هذا المؤتمر لا يمكن أن يتحقق له النجاح الا اذا اشتركت فيه كل الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . ومن أجل هذا ، تشيد ليبريا بالموقف الأمريكي السوفياتي في هذا الشأن ، وتأمل في أن يؤدي تبدد الشكوك والخوف بين الاسرائيليين والعرب الى اتخاذ اجراءات شجاعة ، وحتى الى مخاطرة محسوبة ، وذلك من أجل أن ينعقد مؤتمر جنيف قبل نهاية عام ١٩٧٧ .

ان وفد بلادى ينعقد بأن انتهاك حقوق الانسان هي احدى القضايا الرئيسية الدولية المدركة بجدول الأعمال . ونحن نرى أن هذا المبدأ الجوهرى ينتهك بقوة في الجنوب الأفريقي وفي الشرق الأوسط وفي قبرص وفي مناطق أخرى من العالم التي تعاني من التوتر . ان هذه المشكلة من الأمور الرئيسية التي ينظرها مؤتمر الاستعراض الخاص بمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذى ينعقد الآن في بلغراد . بالاضافة الى ذلك ، فاننا بحكم عضويتنا في الأمم المتحدة ندافع عن حقوق الانسان خاصة تلك الحقوق التي وردت في الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ان حكومتى ما تزال تنظر باهتمام بالغ الى المسؤوليات الواقعة على عاتق ليبريا نتيجة التزامها بهذا الاعلان . ونود هنا أن نعرب عن تأييدنا للرأى الذى يدعو الى رفع درجة رئاسة وحدة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الانسان الى درجة مفوضية وذلك لتحقيق مزيد من التركيز والاهتمام على هذا العمل الهام للأمم المتحدة .

وفيما يتعلق بالأزمة المتصاعدة لانتهاك حقوق الانسان ، فان رئيس ليبريا الدكتور وليام د - تولبرت ، الصغير ، قال ما يلي في مؤتمر رؤساء ودول حكومات منظمة الوحدة الأفريقية الذى عقد في غابون في تموز/يوليه الماضى :

" يجب أن يكون هناك معيار مشترك يعترف به المجتمع الدولي ويطبقه لحماية الحياة والحرية والممتلكات ، ويجب ألا يحرم أحد من هذه الحريات بالمخالفة للقوانين العالمية أو الاعلانات " .

كما قال الرئيس تولبرت :

" ان البشرية واحدة في كل مكان ، ويجب أن تحترم حقوقها وتؤمن بكل وسيلة فسي

كل وقت وفي كل مكان . وانه لمن الخطأ تماما في الشمال ، والغرب ، وفي الوسط ، وفي
الشرق والجنوب من أفريقيا أو في أى مكان من عالمنا أن تنتهك كرامة الانسان أو حقوقه " .
وفي ملاحظة تحذيرية الى مؤتمر القمة الأفريقي قال الرئيس تولبرت :
" ان نفس المعايير الأخلاقية والانسانية التي نطبقها على أعدائنا يجب أن نطبقها
أيضا على أصدقائنا ولا بد أن نعترف بأننا ملتزمون بتنفيذ نفس المعايير فيما بيننا وفقا
لأمانى شعوبنا " .

لقد انقضت اثنتان وثلاثون سنة منذ انشاء الأمم المتحدة ، كرسنا للعمل بنشاط على تعزيز السلم ، عن طريق الاستجابة التعاونية والبنائية لاحتياجات الانسان على المستوى العالمي ، وما يزال هذا أمراً أساسياً بالنسبة للعلاقات الدولية . ان هذه المنظمة الدولية العظيمة ، وظاهرة المنظمات الدولية عموماً ، كانت ذات قيمة كبرى ، بل ولا غنى عنها بالنسبة لسعي الانسان من أجل مجتمع عالمي متقدم وعادل ومستقر . وهذه المنظمات الدولية سواء كانت قديمة أو قديمة ، اقليمية أو أكبر من الاقليمية ، فان منظمات أخرى مثل منظمة الدول الأمريكية ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وجامعة الدول العربية ، ومنظمة دول جنوب شرقي آسيا ، وحركة دول عدم الانحياز ، بل وربما تلك المنظمات التي برزت نتيجة لعداوات الحرب الباردة ، كلها في منطقتها الجغرافية ، أو في مجال عملها ، تكمل جهود الأمم المتحدة ، تعزيزاً لفكرة المجتمع العالمي ، وبذلك فانها تعزز من التفاهم والتعاون الدوليين . واعترافاً بدور المنظمات الدولية ، فان الأمم المتحدة ، وهي أكثرها عالمية ، يجب أن تقرر تخصيص سنة للمنظمات الدولية .

ان وفد بلادي يقترح رسمياً، انه كاشادة واعتراف بهذه المؤسسات العظيمة التي تسهل سير العلاقات الدولية ، يجب أن تعلن سنة ١٩٨٠ سنة للمنظمات الدولية ، نركز فيها على النطاق العالمي كله وعلى الاسهامات الكبرى لهذه المنظمات الدولية في احتواء أو حسم المشاكل العالمية ، خاصة وعامة بذلك ، كأدوات للحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

لقد تحدثت في البداية ، عن تحدى التغيير في عالمنا المعاصر ، واقترحت ضرورة الاعتراف بحتميته ، حتى يمكن تدعيم التعاون الدولي ، والتقليل من الصراعات الدولية . وبالنسبة لبعض المشاكل الاقتصادية والسياسية التي نواجهها ، فان لدينا بعض الأمل الآن . أما بالنسبة لبعض المشاكل الأخرى ، مثل تلك التي تتعلق بالتدخل في شؤون الدول ، وقضية حقوق الانسان ، فان تفاؤلاًنا حتى الآن سابق لأوانه .

ومع ذلك ، فانه من طبيعة الامور اننا لا يمكن أن نياس . فمن كل موقف صراع لا بد أن نسعى بحرص على تلمس العناصر الممكنة للتعاون ، ومن خلافاتنا يجب أن نستخلص أقل احتمال للاتفاق لكي نبني عليه التفاهم . ان حالة التكافل على كوكبنا ، لا تترك لنا أي بديل آخر . ومن هنا ، لا بد وأن نعزز قوى التوافق والتعاون والتوفيق في علاقاتنا الدولية . وفوق كل شيء ، يجب أن نعمل ،

في هذه الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ، حتى يمكن للقلق المتزايد - الذي نشعر به في عام ١٩٧٧ فيما يتعلق بالقضايا الملحة في جدول أعمالنا - أن يتحول الى انطلاقات تثير الأمل في عام ١٩٧٨ والسنوات التي تليها .

السيد سودى ماريا (غينيا بيساو) (الكلمة بالبرتغالية : قدم الوفد النمسي باللغة الفرنسية) : يسعدني بصورة خاصة أن أنضم الى المتحدثين الموقرين الذين سبقوني الى هذه المنصة ، في الترحيب بارتياح بالغ وبمودة باندتخابكم لرئاسة الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . انني أعتقد أن هذا الاختيار يتفق تماما مع صفات الدبلوماسية والقيادة التي تعتبر من صفاتكم البارزة ، كما يعتبر انتدابكم اشادة بجمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية ، الدولة الشقيقة التي نقيم معها علاقات ودية قوية منذ بداية كفاحنا من أجل التحرر الوطني . ان هذا الاختيار يكرس أيضا الجهود الدؤوبة والعمل الحيوى الذى تقومون به باستمرار لصالح منظماتنا ، ولصالح تقدم الأمم والسلام للبشرية .

وبمعنى آخر ، فان انتدابكم يمثل بالنسبة لنا فاعلية ونجاحا سوف يمكننا من ادارة عملنا . انني أود أيضا ، أن أعرب ، من خلالكم ، عن شكرنا الجزيل لسلفكم سعادة السفير هاملتون شيرلي أميراسنغ الممثل الدائم لجمهورية سرى لانكا لدى الأمم المتحدة ، والذي استطاع أن يراسم بكفاءة تامة الدورة الحادية والثلاثين لجمعيتنا ، وحظى بتأييد الجميع * .

انني أرجو أن يسمح لي بأن أحيي أيضا الأمين العام للأمم المتحدة ، الدكتور كورت فالدهايم . ويسعدني من جديد أن أوكد له تعاوننا التام وأن أعرب له ، باسم حكومة وشعب جمهورية غينيا بيساو عن تهانينا الحارة للنتائج البارزة التي تحققتها منظمة الأمم المتحدة لصالح دولنا ، ولخدمة قضية السلام ولخدمة البشرية .

انني أرجو أن تسمحوا لي بأن أعرب عن ارتياح وفد بلادى لقبول عضوية جمهورية فييت نام الاشتراكية ، الدولة الشقيقة والصديقة في الأمم المتحدة . ان هذا البلد الذى أعطانا أبلغ مثل للشجاعة وانكار الذات ، وحب الحرية ، يحتل اليوم المكانة التي يستحقها في اسرة الأمم ، بعمد التضحيات الكبيرة التي بذلها للدفاع عن مبادئ منظماتنا . ان هذا يعتبر حدثا تاريخيا وخطوة

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد روسيدس (قبرص)

الى الأمام لتحقيق أحكام ميثاقنا ومبدأ عالمية الأمم المتحدة . وانني على يقين من أن شعب
فريت نام الشقيق الذى نكن له مشاعر خاصة ، سوف يشرى منظمة الأمم المتحدة بصفاته البارزة وبخبرته
الطويلة الديناميكية في الكفاح من أجل السلام .

ان دخول جمهورية جيبوتي في هذه الأسرة الكبيرة - أسرة الأمم المتحدة - مصدر فخر
لكافة الشعوب الافريقية وللعالم أجمع ، الذى تابع باهتمام وباعجاب كفاح جيبوتي من أجل الاستقلال.
ويحدونا الأمل في أن المجتمع الدولي سوف يقدم لشعب جيبوتي كل العون الضرورى للدفاع عن
استقلاله ودعمه .

انه منذ الدورة الحادية والثلاثين ، لم تطرأ سوى تغييرات طفيفة على المشاكل التي تواجهها
البشرية . ان منظماتنا على الرغم من بعض الجهود التي بذلتها ، لم تنجح في اعطاء دفعة حقيقية
للانفراج الدولي . ان المنازعات التي ماتزال قائمة في مناطق مختلفة ، تدفعنا الى المزيد من
التشاور والتضامن في البحث عن حلول عادلة ودائمة .

ومن جديد ، فان الشعوب المفلوطة على أمرها ، توجه اليها نداء حارا بسبب الآلام التي
تعانيها ، حتى نهضت معها عن الوسائل الكفيلة بتحقيق المبادئ الاساسية لمنظمتنا وللتخلص
نهائيا من آثار الاستعمار والقهر والظلم والعنصرية .

ومن جانبها ، لا يغيب عن بالنا احترام حقوق الانسان والمساواة وحق الشعوب في تقرير مصيرها واختيار مستقبلها الخاص . ونحن نرتبط بهذه المبادئ ، التي ترتبط ارتباطا جذريا بوثائق القانون الدولي ، وميثاق الأمم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، واتفاقية منع جريمة ابادة الأجناس وقمعها ، وعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن .

ان شعب فينيا بيساو ، بعد كفاح مسلح للتحرر الوطني وتضحيات عديدة ، قد حصل على استقلاله وحقه في الحرية ، وهو يشعر بالمحن القاسية ، التي يخضع لها اخوانه في الجنوب الافريقي ، ويتابع ، باهتمام خاص ، تطور المشكلة في هذا الجزء من العالم . وهذا هو سبب شعورنا انه يتعين على الأمم المتحدة أن تتماسك ، وأن تدعو اعضاءها الى احترام وتطبيق هذه القرارات لكي يسهموا ، بطريقة فعالة ، في الكفاح من أجل السلام ، عن طريق اضافة الديناميكية عليه .

وبما اننا نجمع على الاعتراف وادانة الطابع غير العادل والالانساني والاجرامي للعنصرية ، لنتفق اذن بالاجماع على تنسيق جهودنا في الكفاح ضد هذا الشر العالمي . ان الكفاح المسلح هو ضرورة ، وهو الطريق الوحيد الذى يمكن ان يقود شعوب الجنوب الافريقي نحو الاستقلال التام والحقيقي ، وينعكس في الدفاع ، دون أى تنازل عن المبادئ المقدسة التي يلتزم بها المجتمع الدولي . ولا يمكن ان ننكر عدالتها او موضوعيتها .

ان شعوب الجنوب الافريقي ، عن طريق رفض سياسة الفصل العنصرى وكفاحها ، بكل طاقتها للدفاع عن حرمتها ، حرية جميع الانسانية ، لا يمكن ان تميز في هذا الجهد بين العرق أو الديانة او الانتماء المذهبي . وهذا يشير الى المسؤوليات التي نتحملها ، عن طريق اعطاء شعوب الجنوب الافريقي المعونة التي تتفق واحتياجاتهم ، وعن طريق تكثيف هذه المعونة حسبما تقتضي الظروف وبما يتسق ومتطلبات اتساع الكفاح . ويتعين ، في هذا المقام ، أن تتضافر الجهود ، من أجل أن نوقف ، عن طريق كل الوسائل الممكنة ، استغلال جنوب افريقيا للقنبلة الذرية ، من أجل الابقاء على نظام الاستغلال والاضطهاد . ويجب ألا يغيب عن بالنا هذا الخطر الذى قد تترتب عليه نتائج خطيرة ، الا أن هذا لا ينبغي أن يعنى سوى توجيه نداء عاجل للبلدان ، التي

لأسباب تجارية أو سياسية أو لأسباب أخرى تعتقد أن عليها أن تتجاهل قرارات الأمم المتحدة ، فيما يتعلق بتوريد المعدات والتكنولوجيا والمواد الانشطارية والوقود وغيرها الى النظام العنصرى في جنوب افريقيا . ان استخدام التكنولوجيا للأغراض السلمية في ذلك البلد لا يمكن ضمانه ، نظرا للطابع الاجرامي واللاانساني لهذا النظام .

وعن طريق تكثيف معونتنا للشعب المضطهد في جنوب افريقيا سوف نسهم كذلك في كفاح حركات التحرر في ناميبيا وزمبابوى . ان انتصار المكافحين من أجل الاستقلال وحده يضع حدا للاحتلال غير المشروع لناميبيا ، من جانب الحكومة العنصرية لجنوب افريقيا . ان سواهو ، الممثل الوحيد والمشروع لشعب ناميبيا ، يجب أن تتم مساعدته بفاعلية ، ويجب أن تؤيده منظماتنا ، بكل الجهود ، بغية التصفية الكاملة لسيطرة جنوب افريقيا . وبفضل الجهود المتضافرة للمكافحين من أجل الحرية والمجتمع الدولي يحدونا الأمل القوى في أن نرى الأبناء الحقيقين لهذا البلد يجلسون الى جانبنا في هذه القاعة .

ان القرار الأخير لمؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقد في ليرفيل ، القائل بالاعتراف بالجبهة الوطنية باعتبارها الممثل الوحيد لشعب زمبابوى ، والذي يترجم ، بطريقة لبقة الارادة المشتركة للدول الافريقية لاستقطاب جهودها في عمل مشترك اكثر فاعلية ، نحو عمل منسق وفعال لصالح المكافحين في زمبابوى ، يشكل في رأينا ، نداً موجهاً من منظمة الوحدة الافريقية الى جميع شعوب العالم ، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة ، من أجل التضامن الفعال مع هذا الشعب الشقيق .

واذاً الاعتداءات المتكررة من المرتزقة التابعين لايان سميث ضد موزامبيق وزامبيا وبوتسوانا ، وهي الاعتداءات التي ندينها بكل قوة ، لا يمكننا ان نسكت على الطابع الملمح والحاجة الضرورية لتنسيق تعاوننا ودعمنا السياسي والدبلوماسي والمادى للجبهة الوطنية . ذلك أمر لاغنى عنه ، فلا بد من دعم قدرة الجبهة الوطنية على الكفاح ، عن طريق اعطائها الامكانيات المالية والمادية الضخمة ، لكي تتسكن من وضع حد للجرائم والارهاب والوحشية التي يرتكبها العنصريون ضد بلادنا .

ان مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية ، بعد اختتام اعماله في ليرفيل قد اتخذ قرارا هاما

للغاية ، وبالتحديد فانه يتعلق بالاجتماع المقبل للقمة المخصص لموضوع الصحراء الغربية. ان ذلك المؤتمر يأتي في وقته ، لأنه مرة أخرى يؤكد ، وفقا لقرارات ومبادئ منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الامم المتحدة ، الحق الثابت للشعوب في تقرير المصير . واننا على اقتناع من أن هذا المؤتمر سوف يفتح الآفاق المشرفة لوجود تسوية نهائية للمشكلة . ولكن حكومة بلادي لم تنس أن الشعوب وحدها هي التي تقرر مصيرها ولا يحق لأحد ان يفرض الحلول . ان الشعوب سوف تختار ، وفقا للظروف ، الطريقة المناسبة لانتزاع هريتها ، نظرا لأن الاستقلال ، على المدى الطويل ، لا بد وأن ينتزع . وهذا هو السبب في انه من الضروري ، في رأينا ، في المؤتمر الاستثنائي حول مسألة الصحراء الغربية سد الهوة بين المجاملات الكلامية وبين الحقيقية ، وان نستمع الى الأصوات والمصالح العليا للشعب الصحراوي .

ان موقف حكومة بلادي ، ازا هذه المشكلة ، واضح ، ولا يمكن ان يعني سوى التضامن الفعال والنضالي مع جبهة البوليزاريو والتأييد الحازم للقضية الشجاعة التي يدافع عنها الشعب الصحراوي . ان التاريخ نفسه ، تاريخ الكفاح البطولي للشعوب ، من أجل استقلالها هو الذي يوحى لنا ويشجعنا على اتباع هذا الطريق .

ويهمنا كذلك ان نعبّر عن تضامنا ازا شعب وحكومة القمر ، ازا الاحتلال غير المشروع لجزء من أراضيه القومية ، من جانب السلطة الاستعمارية السابقة . ان احتلال مايوت يتناقض مع المبادئ التي تحكم العلاقات الدولية وبشكل انتهاكا لسيادة جزر القمر ، مما يدعو الى حل عاجل لاستعادة شعب جزر القمر لحقوقه والدفاع عن وحدته وسلامته الاقليمية .

ما يزال الموقف في الشرق الأوسط ، من المشاغل الأساسية لحكومتى . ان الكفاح البطولي للشعب الفلسطيني ، من أجل حقوقه المشروعة يستحق دائما الانتباه الخاص ، كما يحظى بالتأييد الكامل من جميع شعوب العالم وهل يمكن أن يكون الأمر غير ذلك ؟ نحن نعلم أسوأ أنواع الاضطهاد والاستعباد التي يعاني منها شعب فلسطين ؛ ونلتزم - وفقا لميثاق الأمم المتحدة - بالدفاع عن الانسان وحقه في الحرية ، وفي السلام ، والرخاء .

وازاء الرفض المتعنت من جانب اسرائيل ، لاحترام وتطبيق التوصيات المتكررة للمجتمع الدولي ، ازاء صلف حكومة هذا البلد التي كما هو الحال في سباق العدائين ، تترى في مواقف رجعية ، فانه يتعين على المجتمع الدولي أن يتجه نحو اعتماد استراتيجية واقعية وواضحة . وبالفعل ، فان الضغط المستمر لقوانا المتضادة هو الذى يستطيع أن يحقق بسرعة النتائج الملموسة ، والاسهام الايجابي لنصرة كفاح شعب فلسطين . ان اراقة الدماء ، والدموع التي تسيل ، بسبب سياسة ضم الأرائى التي تنتهجها حكومة اسرائيل ، بدلا من أن تعطل الانطلاقة التحريرية وعزم مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية ، فانها تولد حتما قوى جديدة قادرة على كسر قيود القهر .

وينبغي أن نكرر ، أمام هذه الجمعية ، أن الحل الذى يمكن التفاوض بشأنه له شـرط مسبق ، هو اعتراف اسرائيل بالحق الثابت للشعب الفلسطيني في وطنه ، وفي الحرية والتقدم . ومن ناحية أخرى ، الانسحاب من الاراضى العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ .

ومع اعترافنا بأهمية الاسهام الفعال الذى يمكن أن يقدم لتسوية هذه المشكلة ، لا يمكن أن يكون هنالك بديل لدور الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، وأعني بذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، التي تستطيع أفضل من أية جهة أخرى ، أن تدافع عن مصالح هذا الشعب الشقيق . وأود أن أعلن مرة أخرى ، من على هذه المنصة ، التأييد التام وغير المشروط لحكومة وشعب جمهورية غينيا بيساو للقضية المقدسة للشعب الفلسطيني الشقيق .

في العام الماضي ، وبمناسبة الدورة الحادية والثلاثين المستأنفة ، للجمعية العامة ، فقد ذكرت بقدر من القلق مسألة تيمور الشرقية وقلت : كم تنشغل حكومتى ازاء هذا الوضع . واليوم؟ يتعين علينا أن نقول انه على الرغم من النداء الذى وجهته منظمة الأمم المتحدة الى اندونيسيا ، فان هذا البلد يستمر في الاحتلال غير المشروع لتيمور الشرقية . ويقع المئات من أبناء هذا الشعب ،

سواء من النساء والأطفال والشيخوخة ضحايا لهذا الاحتلال ، تحت نيران و ضربات القوات المسلحة الا ندونيسية . ان هذه الحرب غير العادلة ، المفروضة على شعب عانى طويلا من عصر الاستعمار الحالك ، يستعد بكل شجاعة أن يواجه مشكلة التنمية ، هذه الحرب تشكل انتهاكا صارخا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ان الفكرة القائلة بأنه لأسباب المصلحة السياسية والعسكرية والاقتصادية ، من الجائز ضم دولة مستقلة أخرى ، مع انتهاك المبادئ الاساسية التي تحكم العلاقات الانسانية ؛ هي فكرة لا يمكن قبولها وتستحق أقوى ادانة ممكنة .

ان على الأمم المتحدة ، في رأينا ، أن تتخذ الخطوات المناسبة لمعاونة شعب تيمور الشرقية ، الذى يخوض بقيادة ودفعه الجبهة الثورية من أجل استقلال تيمور (فريتلين) ؛ كفاحا بطوليا لرد المعتدين الا ندونيسيين ، واقامة بلد يسوده التقدم والسلام ويجب أن نشدد على أنه في هذه الحرب ، ليست المسألة متعلقة فقط بمصالح ضحايا العدوان ، ومن ارتكب العدوان . ولكن هناك مصالح أخرى مطروحة . ومن الأفضل احباطها لأنها ذات طبيعة خداعة ، ومن ثم يجب كشفها وشجبها بحزم قوى .

ان حكومة وشعب غينيا بيساو يؤيدان ، بحزم ، جبهة فريتلين وشعب تيمور في كفاحهما من أجل الاستقلال الحقيقي ، ويكرران تضامنهما المستمر مع الجمهورية الديمقراطية لتيمور الشرقية . وينبغي على منظمة الأمم المتحدة ، مرة أخرى ، أن تولي اهتماما بالوضع في شيلي حيث انه على الرغم من النداءات الموجهة من المجتمع الدولي الى السلطات الشيلية لاستعادة وضمان حق الحرية والسعادة لشعب شيلي ، واحترام مبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، فان حكومة هذا البلد تستمر في تجاهل القيم الانسانية ، وتبطش بالشعب الشيلي وتعذبه . ونعتقد أن الأمم المتحدة تستطيع أن تفعل المزيد في معاونة شعب شيلي ؛ الذى يخوض ، في ظروف صعبة للغاية ، كفاحا يحتذى به من أجل الحرية والعودة الى الديمقراطية .

ان الوضع في قبرص ، يتطلب منا أن نضاعف جهودنا ، للعمل على صيانة استقلال وسيادة والسلامة الاقليمية للجزيرة مسترشدين بالعمل المستمر نى الطابع الفعال ، وحكمة الرجل الذى كان وسوف يظل من أعظم قادة الكفاح من أجل السلام ، الرئيس الراحل مكاريوس . ونيابة عن حكومة

وشعب جمهورية غينيا بيساو ، أنتهز هذه الفرصة لكي أشيد بعظمة وقدرات وفضائل هذا الرجل العظيم . ويحدونا الأمل في أن تقوم الطائفتان اليونانية والتركية بفضل رغبتهما في صيانة السلام ، بالتوصل الى اتفاق دائم يضمن التعايش الاخوى ، واحترام حقوق جميع المواطنين في الدولة القبرصية . لقد كررنا مرارا التزامنا بمثل السلم والتقدم التي تعتنقها الأمم المتحدة . وفوق كل شيء ، فقد أكدنا ثقتنا في الارادة الصلبة للمجتمع الدولي ، للكفاح من أجل صون السلم والأمن الدوليين . وتتميز هذه الثقة ، بفضل الاقتناع بأن جميع الدول الأعضاء تدرك أهمية السلام من أجل صنع تقدم شعوبها . لقد تابعنا ، باهتمام بالغ ، المناقشات في هذه الجمعية حول هذا الموضوع ، وشاطرنا قلق المجتمع الدولي ازاء المخاطر المحدقة التي يمثلها انتشار الأسلحة النووية . لقد أصبحت لمخاوفنا مبرراتها ، نظرا لما لاحظناه من أن سياق التسلح لم يصبح بطيئا عن ذى قبل ، ولكنه أصبح مرضا معديا ، ينبغي مقاومته بسرعة وفعالية ، والا فسوف يترك آثارا لا يمكن تقديرها بالنسبة للانسانية جمعاء .

ان الميزانيات العسكرية ، والتي يبدو في الخطب والاحصاءات الرسمية أنها قد أصبحت منخفضة ، الا أنها لم تفقد ، في الواقع ، ضخامتها المثيرة للقلق . لقد بذلت الأمم المتحدة جهودا ملحوظة ، لتوعية الرأى العام العالمي ، ولتوسيع حركتها الفعالة لتشمل جميع اولئك الذين يحوزون الأسلحة النووية .

والآن عندما نتحدث عن قبيلة النيوترون ، وهو سلاح له قدرة فتاكة رهيبية ، فانه من المستحسن ان نتذكر ان هذا العمل ، الذى نؤيده ، لن يأتي بنتائج مرضية اذا اقتصر على الهدف البسيط وهو التقليل من توسيع انتشار الاسلحة النووية . وانط يجب ان نفكر - ويسرعة في رأينا - في انه عن طريق المفاوضات على مراحل يجب ان يتم نزع السلاح الكامل وتدمير تلك الاسلحة التي تشكل خطرا على الانسانية ، طالما كانت موجودة .

وبالتالي ، فاننا نرحب بعقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن نزع السلاح ، ونتفهم اهمية والحاح هذا الاجتماع . ونحن نأمل ، من جانبنا ، ان المجتمع الدولي من خلال المناقشات البناءة ، سوف يتمكن من وضع الاساس الضرورى للتوقيع على اتفاق عام بشأن تحديد ، بل تدمير ، الاسلحة النووية .

واود ان اشير الى بعض المخاطر التي تهدد الأمن الدولي . ولكن الاوضاع السائدة الآن في افريقيا تستحق كذلك اهتماما خاصا من جانبنا . ان افريقيا رغم خلافاتها ومشاكلها وصفاتها الخاصة ، هي قبل كل شيء وحدة جغرافية سياسية ، قد صهرها التاريخ في شكل حيوى وحساس ، والواقع انه لا توجد في افريقيا سوى الحدود المصطنعة ، ولا يستطيع اى شعب افريقي مهما كانت امكانياته الاقتصادية ان يدعي بلوغ السعادة والتقدم متجاهلا المشاكل التي تؤثر في جيرانه . ان الترابط والتكافل بين الدول الافريقية هو مصدر قوتها وضعفها في وقت واحد . وان هذا يعني ان اية مشكلة او نزاع افريقي ، مهما كانت خطورته ، يمكن ان يجد الحل السلمي الذى يقوم على الحكمة الافريقية . ان هذا التقليد من اهم مصادر القوة لقارتنا ، وقد اسهم كثيرا في انشاء منظمة الوحدة الافريقية ، وترجم هذه المنظمة الى اداة فعالة في البحث من اجل الحلول السلمية للمشاكل التي ما زالت تقسم ما بين الدول الافريقية .

ان ميثاق منظمة الوحدة الافريقية يتضمن مجموعة من المبادئ ، وان احترام هذه المبادئ من جانب جميع الدول الاعضاء هو الشرط المسبق والضمنان لافريقيا متحدة ملتزمة ببناء التقدم في سلام . ان الاضطرابات العميقة التي تهز الاساس الاقتصادي للعلاقات الدولية ، تؤثر في جميع البلاد ولاسيما الدول النامية . وان هذا على كل حال ، هو السبب الذى يجعلنا جميعا مسؤولين عن ايجاد طريق للخروج من هذا المأزق . ولا يكفي ان نتخذ الاجراءات الجزئية للحلول السطحية .

ان النظام الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية اصبح باليا منذ وقت طويل ويضر مصالحنا ويجب استبداله بنظام آخر اكثر عدالة وانصافا . ولكي نفعل ذلك ، فاننا لا نحتاج الى التطور ، بل الى الثورة الحقيقية .

ان تعدد الاتصالات يجب ان يستمر ، وان توثيق التعاون بين الدول المتقدمة ذات الانظمة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة يجب ان يتسع ليشمل المجتمع الدولي ككل ، ومن ثم يقدم اساس التطور نحو نظام جديد للعلاقات التجارية والاقتصادية والتقنية التي تقوم على التكامل الوطني وخلق ظروف التنمية الكاملة وفقا لاحتياجاتنا وقدراتنا .

وبالفعل ، فانه تزداد ضرورة السمي نحو حل المشكلات ، التي تأخذ بدقة في الاعتبار الاختلافات بين الانظمة الاقتصادية والاجتماعية ، قبل نهاية القرن العشرين . ان النظم والمفاهيم والقواعد والمؤسسات الجديدة يجب ان توجد وان تطبق ، حتى نستطيع في النهاية بطريقة عملية ان نبدأ طريقنا الذي يضمن تلبية التطلعات المشروعة لجميع الشعوب دون اى تمييز . ومن المعلوم ان تلك التطلعات يعبر عنها في مطالب الاستقلال والمساواة في العلاقات الدولية ، وخلق الظروف الاقتصادية ، التي تسمح للجميع بالعيش في سلام واستعادة الحقوق المشروعة للغالبية العظمى للبشرية .

ان هذه المطالب تعني اساسا ان كل دولة يجب ان يكون لها الحق السيادي للتصرف في مواردها الطبيعية بما في ذلك حقها في تأمين تلك الموارد . ان الحاجة الى تضمين الوثائق هذا النظام للعلاقات الاقتصادية الدولية ، سوف يجعل من الممكن تقديم التعويضات واقامة الصناديق الخاصة الواقية ضد التقلبات في السوق الدولية ، وضرورة وضع مدونة للسلوك من اجل نقل الانجازات العلمية والتقنية ، واعين انه يتعين علينا ان نسهل حصول الدول النامية على التكنولوجيا الحديثة والتي يمكن لها استغلالها لمصالحها بشروط مجزية والحاجة الى السمي اكثر من ذي قبل السمي مصادر تكميلية اضافية لتمويل التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية .

ان هذه المطالب ليست جديدة ، فقد وردت على الاخص في اعلان المؤتمر الرابع لرؤساء دول وحكومات الدول غير المنحازة الذي عقد في الجزائر عام ١٩٧٣ . ونستطيع ان نراها مرة اخرى في العديد من وثائق الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية . وقد اعيد تأكيدها في مانيللا

في المؤتمر الوزارى لمجموعة ال ٧٧ ، وفي الاعلان الاقتصادى وبرنامج العمل من اجل التعاون الصادر عن مؤتمر القمة الخامس للبلدان غير المنحازة الذى جرت مداولاته التاريخية بين ١٦ و ٢٠ آب/اغسطس ١٩٧٦ في كولومبو .

ومع ذلك ، فان هذه المطالب ، ما تزال تواجه الى الآن بالمعارضة المنظمة من البلدان الصناعية ، وعلى الاخص اقوى هذه البلدان . وقد ظهر لنا ذلك مرة اخرى في مؤتمر الشمال والجنوب في باريس ، حيث رفضت هذه البلدان الوصول الى اتفاق عام . وهذا يعني ان هذه المداولات قد فشلت لاسباب كثيرة ، ومن اهم هذه الاسباب - دون شك - ان القوى الصناعية تحاول ضمان مواقفها المهيمنة على الاقتصاد الدولى ، ويجب ان نضيف الى ذلك ان البلدان المتقدمة تدرك بصفة متزايدة ان مثل هذه السياسة لن تصل بهم الى اى مكان . وبالتالي ، فانه من بين هذه الدول الصناعية ، صدر القرار لاتخاذ بعض المبادرات من اجل الحوار مع الدول النامية . وهناك شىء مؤكد ، هو ان هذه الدول الصناعية قد اعترفت بضرورة اصلاح النظام النقدى والنظام التجارى الدوليين . وبالتالي ليست المسألة تتعلق بضرية غير منتظرة لمصالح الدول الرأسمالية الصناعية، ولكنها خطوة لا مفر منها تتخذ لصالح الجميع .

ان عجز البلدان النامية الناجم عن التمييز الذى يعانون منه في النظام الاقتصادى الدولى ، ما يزال يتفاقم بطريقة تثير القلق ، ولا داعي لان نقول ان هذا التفاقم هو عبء اضافى على هذه البلدان ، ونحن نعلم مدى مديونيتها ، وقد اتضح ذلك ضمن اهتمامات المؤتمر الخامس في كولومبو . ان الوثائق الهامة التي صدرت عن المؤتمرات الدولية المختلفة ، تؤكد على رغبتنا نحن الدول غير المنحازة ، في ان نجرى حوارا مع الدول المتقدمة لوضع علاقات اكثر عدالة في العالم . ولكن فيما بعد هذا الاستعداد وهذه الرغبة ، نحن نعمل من اجل البناء السريع للنظام الاقتصادى الدولى الجديد .

ان وثائق كولمبو في حد ذاتها تقدم أساسا أكثر دينامية لهذا الحوار المستأنف ، ونفكر كذلك وعلى الاخير في الاعلان الاقتصادى برنامج العمل من أجل التعاون ، ومن المعروف أننا عندما نعلم أن مبادئ هذه الوثائق تترجم المصالح الواسعة للشعوب ، وتعطي سياسة التعايش السلمى والتكافل والتضامن والتعاون النشط أساسا اقتصاديا يوجد في ميثاق الامم المتحدة ، وفي حركة عدم الانحياز على السواء .

وازاء خطورة المشاكل التي نواجهها فان البلدان النامية تدرك أكثر من ذي قبل الضرورة القصوى لتخصيص جهودها لتدعيم استقلالها الوطنى وتعزيز كفايتها على الجبهة من أجل التصفية النهائية للأنظمة الحالية للاستغلال الاقتصادى . ان عمل البلدان غير المنحازة بعد مؤتمرات بلغراد والقاهرة ولوزاكا وجورج تاون ، وتدهور المجموعات الخاضعة للعملاء الاستعماريين ، والاستعماريين الجدد ، وتدعيم وحدة عمل مجموعة السبعة والسبعين على أساس أحكام ميثاق الجزائر وعلان ليما ، والعمل والتعاون من أجل التكامل الاقليمي هي مراحل نحو تأكيد رغبة و ارادة البلدان النامية للاعتماد أولا وقبل كل شيء على مواردها الخاصة سواء فرديا أو جماعيا ، لتولي مسؤولية الدفاع عن مصالحها الاساسية ، وتحقق لنفسها وبنفسها تنظيم تنميتها الذاتية . ويجب أن نشير هنا الى مبدأ من المبادئ الملموسة والذي بمقتضاه يحق لكل بلد أن يقر النظام الاقتصادى والاجتماعى الذى يراه أكثر ملاءمة وفائدة لتنمية ، وكذلك حق الدول غير القابل للتصرف في ممارسة سيادتها الوطنية على مواردها الطبيعية ، والانشطة الاقتصادية في ذلك البلد ، ونحن نرى أن أى مساس بهذه الحقوق وحق التحكم الفعال من جانب كل دولة في مواردها الطبيعية ، واستغلال هذه الموارد بالطرق التي تتكيف مع الظروف الخاصة بكل بلد بما في ذلك تأميم ونقل الملكية الى رعاياها يعد مخالفا لمقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، ويشكل عائقا أمام تطور التعاون الدولى وصيانة الامن والسلم الدوليين .

من غير الواقعي أن نعتقد أن هناك أية مساواة حقيقية يمكن أن تقوم بين الدول المتبرعة ، والدول المستفيدة أو أن التحرر السياسى يمكن أن يعيش دون الاستقلال الذى يمكن أن نصل اليه عن طريق التعاون والمساواة والاحترام المتبادل .

لذلك السبب كنا نود أن نضع هذه الاعتبارات محل نظر جمعيتنا .

وفي الختام ، اسمحوا لي نيابة عن وفد بلادى أن اقول اننا على استعداد لان نسهم في السعي من أجل ايجاد الحلول العادلة للمشاكل التي تؤثر في المجتمع الدولي ، ونود أن نعلن عن أملنا في أن تنجز الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة نتائج مرضية بما يحقق ارادتنا المشتركة في العمل من أجل السلم والامن الدولي .

السيد عبدالله (جزر القمر) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أقدم لك أحر التهاني لانتخابكم رئيسا لهذه الدورة للجمعية العامة ، وان وفدى لعلى يقين بأنه بفضل مالكم ، من خبرة وكفاءة فان أعمال هذه الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة سوف تكفل بالنجاح . ان وفدى يشعر بارتياح خاص بسبب أواصر الصداقة والتعاون التي توجد بين بلدينا وتضامنها في اطار حركة بلدان عدم الانحياز .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أحيي الرئيس السابق صاحب السعادة هاميلتون أميرا سنغ الذى اضطلع بمسؤولياته بكفاءة مثلى في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة .
وياسم حكومتي أود أن أشيد بسعادة كورت فالدهايم الامين العام للجهود التي يبذلها باستمرار للمساعدة في الحفاظ على السلم والامن والعدل في جميع أنحاء العالم ، ولكونه رسول سلام ، فان إعادة انتخابه قد طمأنت الشعوب المغلوبة على أمرها ، والشعوب التي تكافح من أجل قضاياها العادلة .

لقد تشرف وفد بلادى بالاشتراك في تقديم قرارات قبول عضوين جديدين في هذه المنظمة ، ألا وهما جمهورية جيبوتي التي لها نفس الماضي الاستعماري الذى عرفته جزر القمر ونرجو أن تكون لنا وجيبوتي علاقات طيبة للغاية ثم جمهورية فييت نام الاشتراكية التي بعد ثلاثين عاما من الكفاح البطولي خرجت منتصرة وموحدة من هذا الكفاح . وانني أرغب في تقديم تهانينا ونرحب بهما في اسرة الامم المتحدة العظيمة .

ونحن على يقين من أن إعادة توحيد كوريا سلميا وقبولها في هذه المنظمة أمر سيتحقق عما قريب .

انه من التقاليد المتبعة أن نستعرض أثناء المناقشة العامة في هذه الجمعية القضايا التي تشكل خطرا بالنسبة للسلم والامن والتوازن الاقتصادي في العالم ، وبحصر عناصر هذه المشاكل وابعادها على كل منا أن يتقدم بوجهة نظره ويقترح الحلول ، وعلى هذا فان جزر القمر سوف تسهم قدر طاقتها في تقديم مثل هذه الحلول .

وغالبا ما يقال باستخفاف ان هناك دولات ومن بينها جزر القمر ويوضح مثل هذا التلميح ان تلك الدول غير قادرة على البقاء أو على الاضطلاع بواجباتها الوطنية والدولية . ونحن في جزر القمر لعلنا يقيين من أن المعيار الوحيد الذي يؤخذ به لتقييم كيان الدول وكفاءتها وأخلاقياتها هو الرغبة الدائمة لتلك الدول في العمل دائما وفقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة .

ان احترامنا أو تقديرنا لهذه الدول لا يرتهن لبقوتها الاقتصادية او العسكرية وانما يتوقف ذلك على ارادتها الاكيدة في أن تؤكد للانسانية انها تعمل من اجل السلم والامن والتقدم .

ولهذا فاننا عندما نتحدث عن حركات التحرر في افريقيا ، وفي الشرق الاوسط ، وفي أي مكان في العالم فان بلدي يؤيد كل التأييد غير المشروط كل هذه الشعوب المكافحة من أجل استعادة كرامتها وحريتها ، والتمتع بحقوقها الواردة في ميثاقنا والتي لا رجعة فيها .

ان المجتمع الدولي عليه أن يؤيد عمل بلدان خط المواجهة الخمسة لما تحملته شعوبها من تضحيات غنية عن البيان ، كما يجب أن تحل مشكلة زيمبابوي حلا عادلا ، وان الخطة الانجليزية امريكية تعترف بشرعية حكم الاغلبية في زيمبابوي ، الامر الذي يبين رغبة الولايات المتحدة الامريكية ، والمملكة المتحدة في تحمل مسؤولياتهما . وان جزر القمر ترى في هذه الخطة اساسا مقبولا للتفاوض ، ولكن طالما أن ايان سميث ما يزال يستعمل قواته القمعية فعلى المجتمع الدولي أن يستمر في تقديم تأييده المعنوي والمادي للكفاح المسلح في زيمبابوي .

وان كنا اليوم ، بسبب مضايقات الكفاح المسلح من اجل التحرر ، وبسبب الضغوط الدبلوماسية التي تمارس على ايان سميث ، نرى ان حل مشكلة زمبابوى قريب ، فان نفس الشيء لا ينطبق على جنوب افريقيا ، حيث تستمر اعمال القمع الاجرامي ضد الاطفال الأبرياء من السود . ان نظام فورستر يقتلهم ويعذبهم . انه يقتل الأفارقة في شارب فيل وسويتو وفي اماكن اخرى من جنوب افريقيا . انه يعذب الرجال والنساء في زنزانات شبيهة تماما بمعسكرات اعتقال هتلر .

ومنذ بضعة اسابيع ، علمنا - باستنكار شديد - ان حكومة فورستر ، بعد ان عذبت الوطني الافريقي العظيم والخالد ، ستيفن بيكو ، قتلته بجبن في احدى هذه الزنزانات . انه لجرم فظيع يجب ان يدينه المجتمع الدولي بأكمله دون تحفظ .

هل علينا ان نذكر اولئك الذين يتعاونون ويساعدون فورستر ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، انهم يتحملون مسؤولية كبرى معه في اى عمل يقترفه ضد الشعب الأسود في ذلك البلد ؟ ان حظرا شاملا ومقاطعة منظمة لنظام فورستر هي فقط سوف تجبره على التعقل .

ونفس الشيء ينطبق على ناميبيا ، وهي الأراضي التي كان عليه ان يفادرها نهائيا في شهر آب/أغسطس ١٩٧٦ ، لاعادتها الى الامم المتحدة ، حتى تجرى انتخابات حرة على هذه الأراضي . اننا نشجع مشاورات الدول الغربية الخمس الأعضاء في مجلس الأمن ، في اطار القرار رقم ٣٨٥ (١٩٧٦) لمجلس الامن . بيد اننا نعتقد انه لا يمكن بلوغ اى حل ، الا اذا اخذنا في الاعتبار وجهات نظر الممثلين الحقيقيين لتلك الشعوب وهم في هذه الحالة منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) ، وذلك لبلوغ حل مقبول لمشكلة هذا البلد . ان الشروط المقترحة من قبل (سوابو) هي التي سوف تضمن الاستقلال الحقيقي والسلم الدائم في ناميبيا .

اما فيما يتعلق بالشرق الأوسط ، فان حالة "الاسلم واللاحرب" السائدة الآن في تلك المنطقة ، يمكن ان تكون فقط لصالح سياسة ضم الأراضي والتوسع الاسرائيلية . ان اسرائيل تتحدى الرأي العام العالمي باحتلالها الأراضي العربية بغية ان تفي - لصالحها الخاص - خصائصها السكانية والجغرافية ، ومحو تراثها الاسلامي .

يجب علينا ان ندين - دون تحفظ - اقامة المستوطنات اليهودية في الأراضي العربية

المحتلة .

وبحثا عن حل عادل ومقبول لهذه المشكلة ،علينا ان نشرك ،بالضرورة ،منظمة التحريـــــــــر
الفلستينية في اية مناقشة تتعلق بالشرق الأوسط . وان اية مناقشة يجب ان تنتهي الى ما ياتي :
أولا - جلاء اسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . ثانيا - الاعتراف بحق الشعب
الفلستيني في وطن له . ثالثا - الاعتراف بحق الشعب الفلستيني في تقرير مصيره . ورابعا -
الاعتراف بحق الفلستينيين في العودة الى ديارهم .

ان وفد بلادى يرى ان حل مشكلة قبرص يرتهن باحترام سيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها
وعدم انحياز هذا البلد والاعتراف بالحقوق المشروعة وآمال كل من الطائفتين .
لقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ على القرار
رقم ٢٨٣٢ (د - ٢٦) الذى اعلنت فيه ان المحيط الهندى منطقة سلم ، وطلبت ايضا من الدول
الكبرى ان تدخل فوراً في مشاورات مع الدول الواقعة على المحيط الهندى ، بغية انهاء عملية التصاعد ،
وانهاء وجودها العسكرى في هذه المنطقة ، وان تزيل من المحيط الهندى كل القواعد والمنشآت
العسكرية ، وخدمات التموين والامدادات التي تجعل من الممكن ادخال اسلحة نووية واسلحة الدمار
الشامل الى المنطقة ، وان تضع حداً لأى مظهر للوجود العسكرى للدول الكبرى في المحيط الهندى
كما يتصور في اطار التنافس بين الدول العظمى .

ان بلادى ترى انه لا بد من اخذ المبادرات الكفيلة بتطبيق هذا القرار . ان مثل هذه
الاجراءات ، في الحقيقة ، سوف تبرهن على ارادة الدول الكبرى في التوصل الى نزع السلاح الشامل
والكامل . وعندئذ تتخلص البشرية من الجمود والكرب اللذين تشعر بهما الآن وبالتالي سوف تتمكن
الدول النامية ، بسبب التضامن الدولي ، من ان تفكر مليا في مستقبلها في هدوء وتفاؤل .
واعتقادا منا بأن اقتصاديات الدول متكافلة ، فان بلادى مازالت تعتقد انه يتعين على الدول
الكبرى وعلى الدول المتقدمة اقتصاديا ، ان تضع حدا لمصالحها الأنانية وان تضحي بها في سبيل
الرفاهية العامة للبشرية . وعلى اية حال ، فاننا لا نستطيع ان نقبل وضعاً من شأنه ان يوجب على
العالم الثالث ان يعترف بوجود حد محدود لمستوى معيشته لا يمكن له ان يأمل في تخطيه .
ولنعد الآن الى جزر القمر . ان مشكلة جزيرة مايوت القمرية معروضة على هذه الجمعية للمرة
الثانية . وانا لا أريد في هذه المرحلة ان أبدأ مناقشتها لأنها سوف تأتي في وقتها . وسأكتفي بعرض

بعض الحقائق التي سوف تمكنا من ان نلم بالاطار الخارجي للمشكلة في شكلها الحقيقي ، وان نتمكن ايضا من التنبؤ بالمستقبل .
ولكي نفعل ذلك ، لا بد ان اذكر امام الجمعية التطورات الاخيرة والحالة الراهنة في جزيرة مايوت بصفة خاصة .

ان الحالة الراهنة في هذه الجزيرة تدعو الى القلق الشديد . ففي كل مكان ، سواء في القطاع العام او الخاص ، لا يتحمل المواطن القمري في مايوت اية مسؤولية . فالوظائف العامة مخصصة لأناس يأتون من جزيرة رينيون ، ولموظفين يأتون من فرنسا . وأما بالنسبة للقطاع الخاص ، فـ ان العديد من رجال الأعمال يأتون الى الجزيرة ، لاسيما الذين كانوا من بين المستعمرين الفرنسيين السابقين الذين لديهم شعور تواق الى العودة الى الامبراطورية الفرنسية . وتوجد ايضا مراكز قيل انها للمراقبة العسكرية في اركان الجزيرة الأربعة المحتلة جميعها برجال من الفرقة الأجنبية العسكرية الفرنسية ، وهؤلاء الرجال ، ممن نبذهم المجتمع ، ومن المتخصصين في الأعمال الاجرامية واللاأخلاقية ، وهم اليوم السادة الحقيقيون في جزيرة مايوت القمرية .

ان هذا الاتجاه الى تطويق جزيرة مايوت القمرية عسكريا له أسوأ الأثر . وحتى بعد ٣٠ عاما من الاستعمار الفرنسي ، لم يؤثر هذا الاستعمار على القيم القمرية الأصيلة . ولكن بسبب أعمال رجال الفرقة الأجنبية - لاسيما ان الشعب هناك عدده قليل ولا يوجد من يدافع عنه - يخشى من أن يفقد القمري في مايوت اصالته ويصبح رجلا يريد اشباع غرائزه بأية وسيلة دون اى تفكير في كرامته وفي المسؤولية والحرية .

اما فيما يتعلق بالقطاع الراسمالي وبالأوساط الاستعمارية في مايوت ، فان لهم الأفضلية في اقامة المباني العقارية بسبب حرية توزيع املاك الدولة الزراعية عليهم ، وشراء الأراضي من الفلاحين بثمان ضئيل ، والسيطرة على القطاعين الاقتصادى والسياحي بمعرفة هؤلاء القاد مين الجدد .
وفي ايجاز ، اصبحت مايوت الطجأ الأخير للاستعماريين الذين يبحثون عن الثروة والمصلحة والمغامرات المشيرة هناك .

وأخيرا ، لكي ننتهي من هذا الفصل المتعلق بالوضع الداخلي في جزيرة مايوت فان علينا ان نذكر حادثين وقعا اخيرا ويشكلان تصاعدا في عمليات الاحتلال في مايوت . فبينما لا يعترف

المجتمع الدولي لفرنسا بأية صلاحية في مايوت ، وبينما نرى ان الوجود الفرنسي في مايوت قد أدين بشدة في القرار الذي اتخذ في العام الماضي في هذه الجمعية العامة ، نجد ان فرنسا قد عينت منذ ١٥ يوما ، السيد مارسيل هنرى وهو قائد الحركة الانفصالية في مايوت ، شيخا من شيوخ الجمهورية الفرنسية في مجلس الشيوخ الفرنسي .

ومنذ الآن فصاعدا ، فانه بالنسبة لحالة جزيرة مايوت القمرية ، يجب علينا حقيقة ان نعلم الحقائق الى هؤلاء الذين يتحملون المسؤولية كاملة . ويجب ان تكون لدينا الشجاعة لكي ندين ما نعتبره اعتداء صارخا على الأخلاقيات الدولية ، وعلى الحقوق المشروعة المعترف بها دائما ، تاريخيا وثقافيا واقتصاديا وقانونيا ، باعتبار ان جزيرة مايوت تابعة لجزر القمر* .

* عاد الرئيس الى تولي الرئاسة .

في هذه الحالة انتهكت فرنسا دستورها وقواعدها وقوانينها . ان الدستور الفرنسي ينص في ديباجته على أن فرنسا سوف تحترم قواعد القانون الدولي . ومن بين تلك القواعد ، بطبيعة الحال ، ميثاق الامم المتحدة ، الذي صدقت عليه فرنسا وكذلك جزر القمر ، لذا فان أول واجب على الدولتين أن تحترما المبادئ التي التزمتا بتطبيقها .

من جهة أخرى فان كل القواعد والقوانين الفرنسية ، منذ عام ١٨٨٩ وحتى ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، وهو التاريخ الذي اقترح فيه البرلمان الفرنسي على القانون الذي نظم الاستفتاء الخاص بحصول جزر القمر على الاستقلال ، اعترفت في كل مرة بالوحدة السياسية وسلامة أراضي جزر القمر . وبفضل وساطة السنغال الهادئة ، ولا سيما رئيسها صاحب السعادة الرئيس ليوبولد سيدار سنغور ، ذهبت بعثتان فرنسيتان الى جزر القمر ، احدهما في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ، والاخرى في كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ . ان هذه الاتصالات التي حدثت على مستوى ، رئيس الدولة القمرية الاخ علي صويلح ، امكن لنا ان نلاحظ ، بألم شديد ، ان موقف فرنسا لم يتغير ، رغم النداءات التي وجهتها البلدان غير المنحازة في كولمبو ، وكذلك نداءات الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ .

ان آخر عمل يؤكد سوء نية فرنسا ، هو وقف رحلتين من رحلات الخطوط الجوية القمرية ، وهي شركة وطنية ، فوق مايوت في ١٨ حزيران / يونيه الماضي . بهذا العمل الآن فان فرنسا قطعت آخر علاقة اقتصادية ، كنا نهقي عليها ، بعد قطع علاقاتنا في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ . وهكذا وسعت فرنسا الهوة التي تفصل بين مجتمع مايوت القمرية ، وبين بقية الارخبيل . ان هذا الموقف السياسي ، الذي هو من أكثر ما يقلق المجتمع الدولي ، يجب أن نضيف اليه مشاكلنا الاجتماعية والاقتصادية ، التي هي مرتبطة بحالتنا ، حيث اننا بلد متخلف ، استقل في ظروف استثنائية صعبة ، بينما جزء من أراضينا ما يزال محتلا من قبل دولة أجنبية .

ان بعثات الامم المتحدة التي ذهبت الى جزر القمر على التوالي في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ وفي نيسان / ابريل ، وفي بداية شهر ايلول / سبتمبر من هذا العام ، قد أدركت حالة الفقر والبؤس ، التي أغرقت فرنسا فيها شعب جزر القمر .

وفي هذا العام ١٩٧٧ وقعت كارثتان جديدتان في جزر القمر ، احدها ناجمة عن عودة

... ١٦ من المواطنين من مدغشقر ، بعد احداث ماجونغفا الاليمة . والكارثة الاخرى بفعل بركان ، حيث قضى بالكامل على قرية بأكملها ، وترك أكثر من ... ٥ من سكانها مشردين . ويفضل المساعدة ، وتضامن كثير من البلدان والمنظمات الدولية ، فان شعب جزر القمر يحصل على الحد الأدنى ، الذي يمكنه من البقاء على قيد الحياة . ان شعب جزر القمر في حاجة الى مساندةكم السياسية لحل مشكلة جزيرة مايوت القمرية .

نحن أيضا في حاجة الى مساعدتكم المالية حتى ينمو اقتصادنا .

في الختام ، وفي اطار ما يقوم به الحاج عمر بونغو رئيس جمهورية غابون ، أود أن أؤكد أن حكومتي دائما على استعداد للبدء ، في حوار مع فرنسا وقد أعلننا دائما اننا ، بهذه الروح سنعالج دائما مسألة جزيرة مايوت القمرية ، عندما تناقش هنا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : كما قلت صباح اليوم هناك عدة ممثلين طلبوا الكلام للرد على بيانات في المناقشة العامة . ويذكر الاعضاء ان الجمعية العامة في جلستها العامة الخامسة ، قررت أن تكون الكلمات الخاصة بممارسة حق الرد ، في حدود عشر دقائق . أعطى الكلمة أولا للسيد ممثل الجمهورية العربية السورية .

السيد علاف (الجمهورية العربية السورية) (الكلمة بالانكليزية) : ان الوفود في هذه الهيئة الموقرة ، استغربت وهي تستمع أمس الى ما قاله الجنرال موسى ديان وزير خارجية اسرائيل . لقد استمعت وهي غير مصدقة لرئيس الوفد الاسرائيلي وهو يؤكد لها ، ان أية اشارة الى خطوط وقف اطلاق النار في عام ١٩٦٧ ، هي مجرد حنين الى الماضي فحسب ، وان أية تسوية تشمل انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة ، ليست سوى حلا مفرطا في البساطة وان قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) لا يطلب من اسرائيل أن تنسحب من الاراضي التي احتلتها في ١٩٦٧ . وان مطالبة الاغلبية الساحقة للدول ، باقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة ، هي " ممارسة عقيمة من باب التمني " . وان المستوطنات اليهودية في الاراضي العربية المحتلة مشروعة . وان اتفاقية جنيف الرابعة لا تنطبق على الاراضي العربية المحتلة ، وان اليهود يحق لهم أن يعيشوا في أي جزء من " الارض العربية التاريخية " ، وانه لا توجد أية مشكلة تسمى

باللاجئين العرب ، وان كل ما حدث هو " تبادل السكان بين اسرائيل والبلدان العربية " ، وان كل ما نحتاجه لحل المشكلة ، هو ان نجبر العرب على الاعتراف بحق اسرائيل في " السيادة الوطنية فسي الارض التاريخية القديمة للشعب اليهودي " .

لقد تعطف الجنرال موسى ديان ، فأعرب في ختام بيانه عن استعداد نظام حكمه - وهذا مرهون بالطبع بخضوع العرب للشروط الاسرائيلية المذكورة - للتفاوض حول اتفاق نهائي ، ولا أعتقد انني في حاجة للدرد ، أو التعليق على كل من هذه الحجج الصهيونية غير المعقولة ، فهي تفضح نفسها ، وهي في اعتقادي أكثر مرة بلاغة من أى كلام أو بيان عربي عن الطبيعة الحقيقية لاسرائيل وسياساتها العسكرية التوسعية .

انه من الجدير بالذكر ، ان هذا البيان المتطرف للغاية ، الذي يحدد السياسة الرسمية لاسرائيل ، من جانب رئيس الدبلوماسية الصهيونية ، يأتي في الوقت الذي تبذل فيه الكثير من البلدان جهوداً مبررة بغية تحقيق تسوية سلمية متفاوض عليها ، ولا قامه سلم عادل دائم في الشرق الاوسط . بيد انني أود ، مع ذلك ، أن أصحح السجل بالنسبة لبعض النقاط التي وردت في بيان وزير خارجية اسرائيل .

لا أعتقد ان علي أن أرد على الحملة الصهيونية الشرسة والمتكررة ضد المواطنين السوريين ذوى الديانة اليهودية ، الذين عاشوا طوال قرون ، وما زالوا يعيشون في مساواة ووثام تامين مع اخوانهم المسلمين والمسيحيين . ان الاكاذيب الصهيونية حول الطائفة اليهودية السورية ، قد فضحها وفندها ، في الحقيقة ، كثير من ممثلي الصحافة الاجنبية والتلفزيون الاجنبي ، والمخبريين الصحفيين المحايدين ، والزوار ، والضيوف ، بما في ذلك الاعضاء اليهود من مجلس الشيوخ الامريكى وغيرهم من أعضاء الكونغرس الامريكى . ان ما لا يستطيع ان يفهمه أى ممثل صهيوني - وأنا لا ألومه لان العقيدة الصهيونية مبنية على المفهوم المضاد تماما ، ان العرب لا يستطيعون أن يميزوا ضد شعبهم ، أو ضد أى شعب آخر ، على أساس الانتماء الديني ، عندما تكون كافة الكوارث والمآسي التي يعانون منها ، صادرة عن كيان يقوم على عقيدة التفوق الديني واقتصار الامر على اليهود فقط .

وفي محاولته لقتل العرب ، فان الجنرال ديان تناقض مع نفسه بالنسبة لليهود السوريين ،
واليهود العرب بصفة عامة عندما تناسى انه وصف اليهود السوريين في بعض السطور السابقة فـي
بيانه بأنهم ” رهائن في أيدي سوريا الأمر الذي يمنعهم من مغادرة البلاد ” . فقد عاد لكي يؤكد
” ان اليهود الذين عاشوا لآلاف السنين في البلاد العربية اجبروا على المغادرة ” .
ان الجنرال ديان عليه أن يحسم رأيه ، هل اضطر اليهود العرب الى المغادرة أم اضطروا
للبقاء كرهائن ؟

وتشويه آخر للحقائق قام به وزير الخارجية الاسرائيلي في تفسيره لقرار مجلس الامن ٢٤٢
(١٩٦٧) . فوفقا لتفسير الجنرال الصهيوني فان اسرائيل غير مطالبة بأن تنسحب من الاراضي
العربية المحتلة ، طبقا لهذا القرار . ولا أود أن أشير الى المبدأ الاساسي الذي بني عليه القرار
٢٤٢ (١٩٦٧) وهو مبدأ عدم جواز اكتساب الارض عن طريق القوة ولن أشير حتى الى الصياغة
الواضحة للشرط الاول في هذا القرار ، وهو انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها منذ عام
١٩٦٧ ، ولكنني أود أن أخص ما قاله الجنرال ديان ، من بيانه نفسه ومن تفسيره الخاص للقرار
٢٤٢ (١٩٦٧) .

فأمام الكنيست الاسرائيلي ، وفي ١٩ حزيران / يونيه ١٩٦٨ قال الجنرال ديان وكان في
هذا الوقت يعارض موافقة اسرائيل على القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ما يلي :
” ان مجلس الامن قرر بصراحة ان اسرائيل يجب عليها الانسحاب الى خطوط ٤
حزيران / يونيه ١٩٦٧ ولا داعي أن نتلاعب بالالفاظ ونؤول قرار مجلس الامن بأية طريقة
أخرى . ان اسرائيل يجب أن تتحفظ بصراحة ازاء قرار مجلس الامن الذي يدعو بوضوح الى
انسحاب اسرائيل الى خطوط ٤ حزيران / يونيه ” .

لقد نشر ذلك في صحيفة دافار الاسرائيلية في ٢٠ حزيران / يونيه ١٩٦٨ .
ومرة أخرى شوه الجنرال ديان معنى ” حدود آمنة ومعتربها ” . ان الحجج الاسرائيلية
مضللة ، وفي رأيه ان القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) لم يطلب للعرب حدود آمنة ومعتربها وانما طلب
ذلك لاسرائيل فقط . ويتناسى أن القرار طلب الحدود الآمنة والمعتربها ” لكل دولة في المنطقة ” .

ان اسرائيل بسجلها الذي لا يوجد له مثيل يجب أن تخجل عندما تتحدث عن أمن الحدود أو الاعتراف بحدود ، فقد انتهكت مرارا كل حدود وطنية أو دولية أو خطوط هدنة في المنطقة طوال ال ٢٩ أو ال ٣٠ سنة من وجودها .

ما هي تلك الحدود التي تود اسرائيل ، أو يود الجنرال ديان أن تكون آمنة أو أن يعترف بها ؟ هل هي الحدود التي خصصها لاسرائيل مشروع الامم المتحدة للتقسيم في سنة ١٩٤٧ ، أم حدود خطوط الهدنة في سنة ١٩٤٩ ، أم حدود الغزو الثلاثي للسويس في سنة ١٩٥٦ ، أم حدود حرب العدوان في حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، أم كما يعترف الجنرال ديان دون خجل حدود فلسطين وقت الانتداب الناجمة عن الضم الكامل للضفة الغربية وغزة ؟

ان الجنرال ديان عليه أن يعرف ان الحدود لا يمكن ان تكون آمنة ما لم يعترف بها ، ولا يمكن أن يعترف بها الا اذا كانت عادلة وغير مفروضة تحت وطأة العدوان .

وطبقا لبيان الجنرال ديان ، فان اسرائيل تعترض على قيام دولة فلسطينية بحجة أن البلدان العربية صوتت معارضة قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) الذي قسم فلسطين الى دولتين ، دولة عربية ودولة يهودية . ولا عجب ، كيف يتوقع الجنرال ديان من البلدان العربية قبول تقطيع أوصال اقليمهم الخاص واعطاء ٥٦ في المائة من هذا الاقليم كهدية للغزاة الاجانب ؟ ان الاساس القانوني الدولي لا قام دولة عربية في فلسطين قد تقرر منذ وقت بعيد ولا تستطيع اسرائيل أن تنكر أو ترفض هذا الاساس الدولي لانها ، ان فعلت ، فسوف تنكر وترفض الاساس القانوني نفسه ، الذي قامت عليه الدولة اليهودية على أساس قرار الامم المتحدة .

ان قرار الامم المتحدة الذي أشرت اليه - وهو القرار ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ - قسم فلسطين الى دولة عربية ، ودولة يهودية ومدينة القدس - مدينة . ان القرار قد وصف بالتفصيل حدود كل دولة ، ومدينة القدس الدولية ، وقد أرفق بهذا القرار المذكور خريطة رسمية لمشروع التقسيم ، وهذا ما يزال موجودا في سجلات هذه المنظمة . فاننا أصرا اسرائيليون اليوم على انكار الحق المشروع للشعب الفلسطيني في دولته ، فانهم ينكرون في الوقت ذاته شرعية وجود دولتهم الخاصة ، ويفقدون بالتالي أساسها القانوني الوحيد وفقا لقرار الامم المتحدة .

كلمة أخيرة عن الرعب والارهاب . لقد سب الجنرال ديان جميع الدول العربية واتهمها بتشجيع الرعب الدولي ، يا للسخرية ، ان هذه الاكذوبة الشرسة وهذا القذف يصدر من ممثل نظام كل تاريخه ليس سوى سلسلة من أعمال الرعب والارهاب ، ولن أشير الى السجل الاسود الشخصي للجنرال ذاته المتعصب وطنيا وأيديه ملطخة بدماء العرب الفلسطينيين واسمه مرادف للوحشية الصهيونية والعدوان الاسرائيلي . ولن أشير الى الحكومة التي يحتل فيها منصب وزير الخارجية ، والتي يرأسها رجل له سجله في الرعب والارهاب لا مثيل له في التاريخ . ولن أعدد الجرائم التي ارتكبتها قادة هذه الحكومة من مذابح ديرياسين وقبية الى تفجير فندق الملك داود على من فيه من الرجال والنساء والاطفال الابرياء ، واغتيال وسيط الامم المتحدة ، الكونت فولك برنادوت وما أشبه . انني أود فقط أن أوجه السؤال التالي : من هو الارهابي الحقيقي ؟ هل هو الاجنبي الذي يحتل أراضي الغير ويشتت شعبا ويجعله لا جئين يائسين مرتين في فترة حياته ؟ ام هو الساكن المحلي الذي يحمل السلاح رغم موارده وامكانياته المحدودة دفاعا عن أرضه وعن حقوقه الانسانية ؟ ان اسرائيل التي قامت فقط من خلال الارهاب والعدوان هي آخر من يتحدث عن الرعب والارهاب .

ان الحقيقة المرة هي أن اسرائيل لا تهتم بالسلم ولا تود حتى عقد مؤتمر السلم . ان اسرائيل بالطبع تدعي عكس ذلك وتعرب عن استعدادها لحضور مؤتمر السلم في جنيف . بيد انها تفرض في الوقت نفسه شروطا مستحيلة عديدة تعرف وتأمل في أن العرب سوف لا يقبلونها ، كما انهم لا يستطيعون قبولها .

ان طريق السلم واضح ومحدد بدقة ، ومن الواضح ان العقبة الوحيدة أمام السلم هي رفض اسرائيل في الجلاء عن الاراضي العربية ثم انتهاكها المستمر للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ولا سيما حقه في الاستقلال السياسي والعودة لوطنه وتقرير المصير ، واقامة دولة خاصة به في اراضيه الخاصة به . ان أي حل عادل وشريف للنزاع في الشرق الاوسط ليس أمرا مفقدا ، وانما الشيء المفقد هو الارادة المخلصة الشريفة من جانب اسرائيل لتنفيذ حل من هذا النوع بروح من حسنة النية والسلم .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : السيد ممثل منظمة التحرير الفلسطينية طلب أن يسمح له بالرد على بيان ادلى به احد المتكلمين في المناقشة العامة . واني اعترزم ان اعطيه حق الكلمة امام الجمعية العامة استنادا الى القرار ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ، وعلى اساس الموقف الذي اتخذه رئيس الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة في الجلسة التي عقدت في ٢٩ أيلول /سبتمبر ١٩٧٦ . وبيان رئيس الدورة الحادية والثلاثين يتمشى تماما والموقف الراهن ونصه كما يلي :

" انه من واجبي ان اعلم الجمعية العامة ان هناك سؤالا مطروحا ، عما اذا كان من الممكن للمراقبين الاشتراك في المناقشة العامة . لقد أجريت مشاورات مع هؤلاء المعنيين وبعد تلك المشاورات انتهينا الى انه حتى لا نخلق سابقة قد تثير مشاكل وتطيل من المناقشات فان الأمر لن يمارس .

" أشكر الذين عاونوني حتى توصلنا الى هذا القرار . ولكنني أود أن يكون واضحا تماما انه اذا ما حدث ان تقدم أى متكلم بما يشير رد احد المراقبين فسوف اعطى له—ذا المراقب الكلمة كي يرد " . (A/31/PV.9 Paras 152-154)

ان الجملة الأخيرة التي قرأتها كانت بمثابة حكم من رئيس الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، ولم تطعن فيه الجمعية العامة . ومن ثم يمكن اعتباره قرار من الجمعية العامة ، وعلى أساس ذلك اعترزم اعطاء الكلمة لممثل منظمة التحرير الفلسطينية .

والآن اعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الذي يريد ان يتكلم في نقطة نظامية .

السيد لوينشتين (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : لقد سمعنا

الآن ان ممثل منظمة التحرير الفلسطينية طلب الرد على بيان وزير خارجية اسرائيل . وأود ان اعيد الى الأذهان موقف الولايات المتحدة الذي يتمثل في انه لا يحق الا لممثلي الدول الأعضاء ان يشتركوا في المناقشة العامة . اننا نعتقد ان هذه ممارسة سليمة تسهم بشكل افعال وأسرع في المناقشة العامة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : طبقاً لأحكام المادة ٧١ فإنه يجب على رئيس الجمعية العامة ان يلب على الفور في نقطة نظامية آثاها بعض الممثلين وقد استمعنا الى ممثل الولايات المتحدة وهو لا يعترض على هذا القرار . وانني لعازم على ان ادعو للكلام ممثل منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد ممثل اسرائيل يود التكلم . اذا كررت نفس الآراء فسوف أضحك بأنك غير ملتزم بالنظام . لأنك تريد الكلام ضد اعتزام الرئيس ان يعطي الكلمة لممثل منظمة التحرير الفلسطينية على أساس قرارات سابقة اتخذتها الجمعية العامة .

السيد الياف (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : ترغب اسرائيل ببساطة ان تسجل اعتراضها على اعطاء الكلمة لمنظمة التحرير الفلسطينية في هذه المناقشة العامة في اطار حق الرد . واعتراض اسرائيل يقوم على نقطة مبدأ أساسية نعتقد انها تلقى التأييد العالمي وهي ان ميثاق هذه المنظمة ونظامها الداخلي يجب احترامهما والدفاع عنهما . ان المادتين الثالثة والرابعة من الميثاق تؤكدان ان الدول فقط - وكرر الدول فقط - هي التي يمكنها ان تصبح أعضاء في هذه المنظمة . والمادة ٧٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة تعطي حق الرد للأعضاء - وأكرر للأعضاء - وليس لأحد غيرهم .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نحن امام موقف مماثل . ولم يكن هناك ، اعتراض على اعتزامي اعطاء الكلمة لممثل منظمة التحرير الفلسطينية ولكنه مجرد تحفظ . والآن ادعو للكلام ممثل منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد قنوهي (منظمة التحرير الفلسطينية) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس، في مستهل حديثي اود ان اهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة ، ولكي أعبر لكم عن تقديرننا لتأييد دولتكم الأخوى لقضيتنا .

لقد ترددت كثيرا قبل ان أقرر في النهاية طلب الكلمة لكي اتناول بايجاز بيان الجنرال ديان الذي القاها يوم امس امام هذه الجمعية الموقرة . لقد ترددت لأنني كنت اعتقد شأنني في ذلك شأن الكثيرين ان كلماته في حد ذاتها قد حملت القول الفصل للمجتمع الدولي ازاها رغبة اسرائيل في السلم .

ومع ذلك ، ونظرا لأننا مرة أخرى في مفترق الطرق اما للحرب او للسلم فمن الضروري ان يوضح كل طرف موقعه جليا . لقد تمسك الجنرال السابق في كل تصريحاته امام التلفزيون والصحافة ، والأمم المتحدة بعباراته المصكوكة بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي مجموعة من الارهابيين . وأود ان اذكر بأنه عضو في حكومة مناحم بيغن ندى السمعة السيئة ، الارهابي في المقام الأول الذي تباهي في كتابه " الثورة " بالأعمال الوحشية التي دبرها . ولن يفوت السيد ديان بوصفه جنرالا متقاعدا ان الرعب يولد الرعب ، وان العناد والتصلب يولد العناد والتصلب .

لقد أصبح واضحا جليا لجميع المختصين ، أن مشكلة فلسطين هي لب نزاع الشرق الاوسط . وقد اعترفت هذه الجمعية ، وأكدت ، بل انها رسمت الطرق من أجل الحصول على حقوقنا الثابتة في تقرير المصير ، وفي العودة الى الوطن وفي الاستقلال . ان البيان المشترك السوفياتي الامريكى الاخير ، قد طالب بضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ان الغلبة الساحقة للدول الاعضاء في الامم المتحدة ، بما في ذلك حكومة الولايات المتحدة ، تجمع الان في اقتناعها بأن مشكلتنا هي مشكلة سياسية ، وليست مشكلة انسانية .

ولكن الجنرال المتقاعد يعترض على كل ذلك ولا يتفق مع المجتمع الدولي . وهو يتسهم بالوقاحة والعناد عندما يشير الى القانون الدولي قائلًا ، انه في فلسطين الانتداب ، حيث عاش العرب الفلسطينيون دون انقطاع لمدة ١٣٠٠ عام ، لا يستطيع أحد أن يدعي السيادة أفضل من اسرائيل .

وهو يتساءل ، ويشك الى حد ما ، عن حق السيد سيروس فانس في التوقيع على البيان السوفياتي الامريكى المشترك ، لان البيان أشار الى حقوقنا المشروعة .

انه يتعارض تعارضا تاما مع الرئيس كارتر ، رئيس الدولة الحليفة التي لاغنى عنها لبلاده . لقد أعلن أخيرا الرئيس كارتر بأن المستوطنات الاسرائيلية تعد عائقا أمام السلم . ولكن السيد ديان كان قاطعا وواضحا عندما أفاد أمس الامم المتحدة بأن المستوطنات مشروعة .

وبالرغم من اغتصاب بلدنا والظلم الذى ألحق بشعبنا ، فان المجلس القومي الفلسطيني ، وهو أعلى جهاز تشريعي داخل السياسة الفلسطينية ، قد اختار الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة لكي تقوم تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على أرض فلسطينية محررة ، تمشيا وقرار هذه الجمعية الصادر في عام ١٩٧٤ . ومع ذلك فيؤمن السيد ديان بأن فلسطين هي أرض أجداده ، وبالتالي يتحدى ارادتك وينتهك قراراتك .

ومع ذلك ، بالرغم من الخيال والتشويه الوارد في بيانه ، فان السيد ديان لمس الحقيقة مرة واحدة في نهاية بيانه ، عندما أعلن :

” ان لب المشكلة هو رفض الشعب العربي الاعتراف بحق اسرائيل في السيادة

الوطنية في الارض التاريخية القديمة للشعب اليهودى ” (A/32/PV.27, P.87)

وهو وصف لجهود الذين يعتقدون في سذاجة ، ان اسرائيل سوف تتحرك بوحدة من الاراضي العربية المحتلة بمحض ارادتها . ألم يكن هو نفسه الجنرال الذي أعلن مباشرة بعد حرب ١٩٦٧ :
” اذا نظرتم الى الانجيل سوف تجدون أرض الانجيل ولن نتخلى بأية حال عن
حقوقنا في أرض الانجيل ” .

وتشمل أرض الانجيل الغالبية العظمى من العالم العربي .

اننا لا نشعر بالذعر ، ولكننا لسنا متفائلين . وسوف نواصل ايماننا في هذه المنظمة وفي
المساعي الحميدة لجميع أولئك الذين يدركون أبعاد انفجار حرب جديدة في جزئنا من العالم .
وسوف يستمر الكفاح المسلح لاننا نشاهد التوسع الاسرائيلي الشرس .
ويستطيع الجنرال ديان أن يلتزم بالسلم الاسرائيلي المنيثق من العقيدة الصهيونية ، ونحن
سوف نلتزم بالكفاح المسلح ، الذي يستوحي من حبنا للسلم العادل والحرية ، والعودة الى الوطن
والسيادة في فلسطين .

ان الشعب الفلسطيني ، ان يمثل الحفاز وعامل الشرارة المفجرة ، فانه يستطيع بتدعيم
من الشعوب العربية ، عرقلة أي سلام يمكن أن يعقد على حسابه .
ولكي يتضح الامر جليا : لا سلم دون الفلسطينيين ، ولا وجود للفلسطينيين بغير منظمة
التحرير الفلسطينية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اعطي الكلمة لممثل فرنسا .

السيد لبريت (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : من هذه المنصة ، قيلت بعض

الكلمات التي تعبر عما نؤمن به . ولكن بعضها كان ذا هدف غريب ، وتدين قائلها ، الا ان ذلك
لم يدرك الا بعد فوات الاوان . ان كلمات حركة التحرر ، المعوقة ، لم تكن قد وجدت بعد . وبما
انها قد وجدت ، فانه مما لاشك فيه ان فرنسا سوف تكافح بين صفوفها .

وقد سمعنا بعد ظهر اليوم كلمة وزير الدولة للشؤون الخارجية لجزر القمر . ومن الناحية
الاجرائية ، فانني سوف أذكر انه قد تقرر ، رغم اعتراض وفد بلادي ، ادراج مشكلة مايوت في جدول
أعمال الجمعية . اما عن الجوهر ، فان وفدي سوف يتحدث عن الموضوع ، دون تحفظ ، بعرض
المسألة تفصيلا ودون أية عاطفة .

ومنذ الان ، لا يمكننا ان نتحدث عن الاعتداء على الاخلاقيات الدولية ، بيد ان فرنسا
 لن تستخلص الا نتيجة ما قرره الشعوب بمحض ارادتها . ولا يمكن ان نتهم فرنسا بانتهاك دستورها
 طالما انها تطبق أحكامه . وأود ايضا ان أوضح ان اعضاء مجلس الشيوخ في فرنسا ينتخبون ولا يعينون .
 ولا أرغب في الاسهاب ، بعد ظهر اليوم ، عما قيل ضد السلطة الفرنسية في مايوت ، بيد
 انه من اليديهي اننا سنرد على كل نقطة نقطة في الوقت المناسب .
 وفي النهاية ، يؤسفني ان أنكر ما قاله وزير خارجية جزر القمر ، والذي يتعارض تماما
 والرغبة في الحوار التي نكرها . وكما قال وزير خارجية جمهورية فرنسا في ٢٨ أيلول /سبتمبر ، فان
 فرنسا على استعداد للتعبير عن تضامنها مع جزر القمر . وقد قال الوزير :

” ان سوء الفهم لا يزال واضحا في تفسير قرارات معينة خاصة بجزيرة مايوت . لقد
 اختار سكانها بالتصويت مصيرا يختلف عما قرره جيرانهم . وان المركز اقليمي للجزيرة ، مع
 ذلك ، يترك لهم امكانية ابداء موقفهم بالنسبة لمستقبلهم في مناسبة أخرى . ولن تقف
 فرنسا ضد أي عمل طالما جرى بروح من الاحترام المتبادل لحقوق الاطراف ” (A/32/PV.10)

(P.72

ومن ثم ، لا يمكن أن يقوم اللبس بالنسبة لموقفنا ، ويؤسفني في هذا المقام صمت وزير الدولة
 للشؤون الخارجية في جزر القمر حول القرار الرئيسي الذي اتخذه برلمان بلادى منذ دورتنا
 الاخيرة .

السيد عبد الله (جزر القمر) (الكلمة بالفرنسية) : ليس في نيتي ان افتح باب المناقشة حول مسألة مايوت ، وهي جزيرة من جزر القمر ، ولكن وددت فقط ان اوضح ان ما يعتبر اليوم المطلب الاساسي لشعب جزر القمر لا ينتج عن قانون ، بل انه في اطار التاريخ والمدنية والعلاقات التي وجدت دائما بين اطراف شعب جزر القمر ، وارجيبيل هذه الجزر .

ومنذ عام ١٨٤١ اعترفت فرنسا بهذا الامر ، وان المشرع الفرنسي قد احترم دائما وابدأ هذه الرغبة . وان الواقع التاريخي قائم بالنسبة لسكان جزر القمر ، وعناصر هذا الشعب .

وفيما يتعلق بالقانون الذي اقره البرلمان الفرنسي ، فان هذا لا يعكس الموقف الدائم للحكومة الفرنسية منذ البداية ، او موقفها بالنسبة لهذا الموقف الاخير ، عندما اتفقت فرنسا وجزر القمر ، على تنفيذ عملية حصول جزر القمر على استقلالها . واود ان اقرا البيان الذي اصدره السيد رئيس جمهورية فرنسا في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ امام رجال الصحافة ، وفي ذلك الوقت كان البرلمان الفرنسي يدرس مشروع قانون بشأن اجراء استفتاء شامل في جزر القمر لحصول تلك الجزر على استقلالها . وقد وجه احد الصحفيين الفرنسيين الى رئيس الجمهورية السؤال التالي : " هل ستحصل جزيرة مايوت على امكانية البقاء فرنسية اذا ارادت؟ " . وكان الرد :

" فيما يتعلق بجزيرة مايوت ، فقد طرح الموضوع امام الجمعية الوطنية . ويكون الارخبيل وحدة متكاملة - تقع كما تعلمون بين مدغشقر المستقلة وموزامبيق المستقلة - وهو على اية حال سيحصل على الاستقلال في شهر حزيران / يونيه . وان هذا الشعب المتجانس لا يضم مستوطنين من اصل فرنسي ، وانا وجدوا فان عددهم قليل جدا .

" وهل من المعقول ان يستقل الارخبيل وتبقى الجزيرة - مهما تعاطفنا مع سكانها - خاضعة لقانون مختلف؟ اعتقد ان علينا ان نقبل الواقع الحالي : وهو ان جزر القمر تشكل وحدة واحدة ، وانها كانت كذلك دائما ، ومن البديهي ، ان مصير تلك الجزر ، لمصير واحد . وحتى لو حدث ان ارادت احدى الجزر ان تستقل عن الباقي ، فلا يمكن ان نستخلص اية نتيجة من ذلك . وانا استقل بلد ، فليس لنا الحق في ان نقترح القضاء على وحدة ما كان يكون دائما ارخبيل جزر القمر " .

هذا ما قاله رئيس جمهورية فرنسا ، وهو ضامن للسيادة الوطنية والاستقلال لذلك الشعب

لذلك فان السؤال الذي اطرحه الان من صدق؟

تنظيم العمل

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل رفع الجلسة اود ان اشير الى مشروع برنامج العمل الذي اعلنته اثناء الجلسة العامة الـ ٢ في ٥ تشرين الاول / اكتوبر . سوف تنتهي المناقشة العامة يوم الخميس ١٣ تشرين الاول / اكتوبر كما قررنا من قبل . اما عن انتخابات اعضاء مجلس الامن ، وانتخابات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، فقد كان مفروضا ان تجرى صباح يوم الجمعة ١٤ تشرين الاول / اكتوبر ، الا انني تلقيت عدة طلبات بتأجيلها ، ولاعطاء الوفود مزيدا من الوقت لاجراء المشاورات . وانني اقترح تحديد موعد اخر لتلك الانتخابات هو يوم الجمعة ٢١ تشرين الاول / اكتوبر اي ان التأجيل ، لمدة اسبوع .

اما عن جدول اعمال صباح يوم الجمعة ١٤ تشرين الاول / اكتوبر ، فيعدل على النحو الاتي :

- " (١) تقرير اللجنة الثانية عن الهند ١٢ المتعلق ب " المعونة لتعمير فييت نام الوثيقة (A/32/265) ؛
- " (٢) انتخاب ٧ أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق الوثيقة (A/32/127) وتتضمن الوثيقة التعيينات التي يقوم بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛
- " (٣) خطاب صاحب الفخامة الحاج عمر بونغو رئيس جمهورية غابون ، والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية .

اما بالنسبة لما بعد ظهر يوم الجمعة ، فلن تكون هناك جلسة عامة . وآمل ان يسمح ذلك للوفود باعداد بياناتها المتعلقة بقضية ناميبيا التي ستطرح على الجلسة العامة اعتبارا من يوم الاثنين ١٧ تشرين الاول / اكتوبر الى يوم الخميس ٢٠ تشرين الاول / اكتوبر . وفي نيتي ان اقل قائمة المتحدثين فيما يتعلق بناميبيا يوم الثلاثاء ١٨ تشرين الاول / اكتوبر الساعة الخامسة مساء . وانني اطلب من المندوبين الذين يودون ان يشتركوا في المناقشة ان يسجلوا اسماءهم في اقرب وقت ممكن ، استعدادا ل اخذ الكلمة طبقا لترتيب تسجيل اسمائهم . كما اطلب من الوفود التي تود ان تتقدم

بمشروعات اقتراحات خاصة بناميبيا ، ان تفعل ذلك في اقرب وقت ممكن ، حتى نتمكن من الانتهاء من دراسة هذا البند في الوقت المحدد له ، وان نتجنب اى تاخير في المناقشة ودراسة البنود الاخرى المعروضة على الجمعية العامة .
وأوجه ندائي الى كل الوفود لاظهار روح التعاون في هذا الشأن .

رفعت الجلسة الساعة . ١٩ / ٤